وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: حقوق وعلوم سياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب: عبد الرحمان بن سبقاق

بعنـــوان:

دور UGTA و UGTT في المفاوضة السياسية بالجزائر وتونس: دراسة مقارنة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ	الدرجة العلمية	العضوية باللجنة
أ/ عزلاوي آمال	أستاذ مساعد "أ"	رئيســـــــا
د/ بن الشيخ عصام	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
أ/ بهاز حسين	أستاذ مساعد "أ"	مناقشـــــــا

الموسم الجامعي: 2017-2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر
قسم العلوم السياسية

دور UGTA و UGTT في المفاوضة السياسية بالجزائر وتونس: دراسة مقارنة

إعداد الطالب: عبد الرحمان بن سبقاق

الموسم الجامعي: 2017-2018

الإهداء

إلى روح والدتي ووالدي رحمهما الله،

وأسكنهما فسيح جنّاته

إلى زوجتي..

إلى بناتي أولادي..

كلمة الشكر

نبدأ بالشكر لله عز وجل الذي وهب لنا العقل وكرمنا عن سائر المخلوقات. ووفقنا لإنجاز هذا العمل

الذي نتمنى أن يكون إضافة ولو جزئية في شجرة العلم وضوء ننير به طريق المعرفة الإنسانية

ولا أنسى والدي رحمها الله من كانا لهما الفضل في الرعاية والدعم حتى الوصول إلى أرقي المراتب ولا انسي بالذكر والشكر أستاذنا الفاضل المشرف الدكتور عصام بن الشيخ

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجهاته طيلة انجازها هذا العمل فلك أستاذي أرقي وأسمى عبارات الشكر.

كما لا أنسي كل أساتذتي وكل من علمني حرف وأضاء دربنا بالعلم

وكل من ساعدنا على انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: ماهية العمل النقابيّ ومقتضياته: دراسة نظرية وتاريخية للنضال النقابيّ المغاربيّ.

المبحث الأول: ماهية العمل النقابي ودوره في المفاوضة السياسية.

المبحث الثاني: خصائص ومقتضيات العمل النقابيّ.

المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير العمل النقابي.

المبحث الرابع: تاريخ التجربة النقابية في الجزائر وتونس.

الفصل الثاني: دور UGTAوUGTT في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتونس

المبحث الأول: الأزمة السياسية والاقتصاد-اجتماعية ومبررات تدخّل الجهاز النقابيّ.

المبحث الثاني: أشكال وتمثّلات المفاوضة السياسية UGTA (1988-1996).

المبحث الثالث: دور UGTT في المفاوضة خلال المرحلة الانتقالية (2010-2014).

المبحث الرابع: دور حقوق الإنسان والمقرطة في تطوير العمل النقابيّ الجزائريّ والتونسيّ.

الفصل الثالث: عيوب ومستقبل العمل النقابيّ التونسي والجزائريّ في ضوء التحولات الدولية

المبحث الأول: نقد دور UGTA و UGTTفي التجربتين: الايجابيات والسلبيات

المبحث الثاني: اقتصاد السوق الرأسمالي وظاهرة تغوّل القطاع الخاص.

المبحث الثالث: مسألة تعزيز العقد الوطنيّ وتطبيع المفاوضة النقابية بتونس والجزائر.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للعمل النقابي بتونس والجزائر في ضوء تحولات المستقبل المنظور

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

تفرض طبيعة علاقات العمل تأسيس نظام علاقات لحركية المصالح وتنظيم عقود العمل لضمان دينامية الدور الوظيفيّ للمؤسسة، بغرض تلافي الانسداد أو وقوع الضرر بين أطراف المؤسسة الإنتاجية. ومن الطبيعيّ أن تتأسّس الحركة النقابيّة بغرض المفاوضة الجماعية لتحسين أوضاع العمّال، بالاعتماد على المبادئ السبعة المعروفة عن العمل النقابي: **(مبدأ: الديمقراطية المركزية، القيادة الجماعيّة، الاقتناع، المراقبة والمحاسبة، المسؤولية الفردية، النقد الذاتي، موضوعية الاختيار).** فسواء كانت النقابة: **(ثورية، إصلاحية أو تعاونية "غير مطلبيّة")**، فوجودها الوظيفيّ مسألة حتميّة وأساسية في بناء كلّ مؤسسة تعتمد بيروقراطية مؤسسيّة تقتضي تنظيم سلطة القرار، وتنظيم المصالح، حتى لا تقع أزمة نقابيّة، قد تؤدّي إلى التشتّت النقابيّ، لذلك يؤكّد الباحثان السوسيولوجيان **إميل دوركايم Émile Durkheim (1858-1917)**، **وروبرت ميرتون Robert C. Merton (ولد عام 1944)**، أنّ للنقابة دورا بنائيا ووظيفيّا يفرض عليها تحويل الفعل النقابي، إلى وظيفة كامنة، تقتحم مجال السلطة لمنافستها على رهاناتها السلطويّة، وتحويل النقابة إلى هيكل أساسيّ في مفاوضة الإدارة المركزية.

تعتبر الطبقات العمّاليّة أهمّ القوى الاجتماعية المنتجة وأحد مقوّمات الحياة المهنية والوظيفية للمواطن/العامل، ويرتبط رهانها السلطويّ بالأساس حول فكرتي "الحرية" و"السيادة" و"الفعّاليّة"، كما تعتبر **النقابات العمّالية** المدافعة عن هذه القوى المنتجة، **الطرف الشرعيّ المفاوض**، الذي بإمكانه أن يمثّل شريحة الطبقة العمّاليّة بوصفها طرفا أساسيّا في المعادلة الإنتاجية في المجتمع وبالنسبة للاقتصاد القومي للأمم. لذلك ترتبط النقابات بروابط العمل والمهنة والوظيفة حتى أصطلح على تسميتها علميّا بـ**:"نقابة الخدمات"**، لأنّها نشأت بالأساس كتنظيمات مستقلّة تحاول أن تحمي مصالح أصحابها، وتسعى إلى حلّ خلافاتهم ومشاكلهم وتقديم العون لهم في تحكيم منازعاتهم، مساعدة المرضى والعجزة... وغير ذلك من المهام الاجتماعية والإنسانية الجسيمة، وهو ما يقتضي اعتماد نظام نقابات ولوائح داخليه صارمة، لتحقيق هذه الأهداف.

يعكس وجود النقابة في هيكل المؤسسة التنظيمية، أهمية كبيرة بالنسبة لدورها الهام في مشاركة صنّاع القرار رؤيتهم لكافة القضايا الخلافيّة، حول جميع الرهانات السلطوية المحيطة بحدّي الحريّة والسيادة، عبر آليات الحوار الوطنيّ، وتزادا قيمة وأهميّة الاتحادات النقابيّة بوصفها جزء مفصليّا في المعادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالحركة النقابية جهاز يشترط بناؤه التنظيم القانوني، وهو ما يفرّقه عن غيره من هيئات المجتمع المدنيّ غير الربحية التي تبني نشاطاتها على التطوّع، وتطلق نشاطاتها عبر عطاءات المانحين أو اشتراكات الأعضاء، فعلى الرغم من اشتراك النقابات في بعض تفاصيل هيئات المجتمع المدنيّ، غير أنّها تتمايز عن الجمعيات والاتحادات الطلابية والوداديات الرياضية والحركات الاجتماعية، في أنّها تمثّل الطرف العمّاليّ في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن، وعلى الرغم من تفرّقها عن الحركة الاجتماعية في الجانب التنظيمي، إلاّ أنّ تشاركها نفس المبادئ حول المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

تسبّب تراجع دور الرعاية الاجتماعية في السياسات العمومية، إلى استنفار نقابيّ واضح ضدّ النتيجة الأوليّة لسياسات اللبرلة غير العقلانيّة للقطاع العموميّ على حساب العمّال، وزيادة مستويات البطالة بمستويات خطيرة جدا، وشكّلت أخطاء التسيير بوابة انتقال النقابيين من الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للعمل، إلى المفاوضة السياسية، رغم تشديد قوانين العمل على حتميّة ابتعاد العمل النقابيّ وتمييزه عن وظيفة التنظيمات السياسية (الأحزاب السياسية) الساعية إلى الوصول إلى السلطة، ورغم أنّ السلطة السياسية في كلّ من تونس والجزائر تسمحان ضمنيا باشتغال النقابات العمومية بالعمل السياسي، كاستشارتها في التعديل الدستوريّ مثلا، غير أنّها تسعى إلى حصر هذا الموقف في خانة الاستشارة غير الملزمة، وهو ما يضعف موقف النقابات بوصفها "قوة تفاوضيّة، جديرة بالخشية".

يؤسّس مفهوم النقابة **لمبدأ التضامن الجماعيّ** بين أعضاء المجموعة النقابيّة الترابطيّة، فوفق **المذهب الجماعيّ Communitarism** فإنّ من حقّ الجماعة الصغرى بحث الإشكالات الاجتماعية ذات العلاقة بمبدأ الإعانة والدولة الراعية بوصفها رهانا سلطويّا

يعكس إرادة و"روح الجماعة" دون تجاوز النظام العام [1]. كما يرتبط العمل النقابيّ بثلاثة مظاهر هامة في البنية الاجتماعية **(الصراع الطبقيّ، المنظّمات الجماهيرية، التوترات الثقافية)**، فلا يمكن للمنظمة النقابية أن تتجنّب التطرّق إلى أوضاع العمّال وأرسهم، ضمن هذه الرهانات الصعبة في بناء المجتمع، والتي تشكّل في نفس الوقت، أهمّ أسباب الشرخ المجتمعيّ في الأزمات. [2]

يقول المفكر السياسي والاقتصاديّ **ميلتون فريدمان/ Milton Freidman: "أنّ الخلافات الجوهرية في القيم، لا يمكن حلّها عن طريق صندوق الاقتراع، لذلك ستكون الديمقراطية المستمرة في المجتمعات المنقسمة بشدّة، شبه مستحيلة"** [3]، تلخّص مقولة فرديمان كيف تؤدّي الخلافات السياسية الناجمة عن الناتج الانتخابيّ، إلى انسداد يقتضي حلّ المشكلة السياسية خارج الصندوق الانتخابيّ، ولا يمكن أن تلعب هيئات المجتمع المدنيّ الأخرى دورا أفضل من الذي يمكن للنقابة أن تقوم به، باعتبارها الأقرب إلى فهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول من جهة، ولقدرتها على تمثيل العمّال كقوة تفاوضيّة موضوعية ثالثة في الجهة المقابلة.

تعيش المنطقة العربية عموما ما يسميه الباحث المصري ما يسميّه المفكّر الاقتصاديّ المصريّ، **جلال أمين: "عصر الجماهير الغفيرة/ The Era of Masses"** [4]، التي تقتضي تهيئة الموارد البشرية لعصر العولمة وتحدياته الكبرى [5]، فعلى الرغم من فشل الربيع العربيّ في تأكيد الوعود الدستورية الإقليمية، والتي حملها قبل ما تسبّب فيه من أزمات، إلاّ أنّ هنالك تحوّلا عميقا في بنية ودور و وظيفة الحركات الاجتماعية عموما، والحركات النقابية خصوصا، بسبب انتقال الرأسمالية الإمبريالية من الصراع على القيمة

---

[1]ـ توماس ماير، أودو فورهولت، **المجتمع المدنيّ والعدالة** (ترجمة: ارندة النشّار، عماد نخيلة، وآخرون) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص. 446.

[2]ـ نصر حامد أبو زيد، عمار بلحسن، فريدة النقّاش... وآخرون، **غرامشي وقضايا المجتمع المدنيّ** (القاهرة - دمشق: دار كنعان للدراسات، مركز البحوث العربية، 1990)، ص. 446.

[3]ـ زولتان باراني، روبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير** (ترجمة: جمال عبد الرحيم) (بيروت: دال جداول للنشر والتوزيع، آب/ أغسطس 2012)، ص. 143.

[4]- جلال أمين، **عصر الجماهير الغفيرة (1952 – 2002)** (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص. 08.

[5]ـ علي بن إبراهيم النملة، **العمل الاجتماعي والخيري: التنظيم – التحديات - المواجهة** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1434 هـ)، ص. 12.

المضافة التي تنتجها الكتل العمّاليّة، إلى التنافس على الأجور التي يحصّلها المستهلك في عصر العولمة، ويقاومها بأسلوب جديد، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة للعالم الافتراضيّ.[1]

عرفت تونس والجزائر مراحل تحوّل وانتقال ديمقراطيّ صعبة ومفتوحة، كان لها تداعيات خطيرة على سيادة كلّ منهما، كما كان العمال في صلب تلك التحوّلات والمخاض السياسي والاقتصاديّ العسير الذي رافقه، فإذ يشترط على العمل النقابيّ عدم اشتغاله بالمجال السياسي بوصفه جهاز مجتمع مدنيّ مؤسسيّ متخصّص، لا دخل له بالعملية السياسية، وليست له أيّة علاقة عضوية بالسياسة.

كيف تحوّل غبن العمّال والفلاحين والموظّفين إلى قضية للرأي العام، ثم وسيلة لإعلان الإضرابات للضغط على السلطة، وسببا في مفاوضة السلطة، ثم وسيلة أساسية لإعلان الإصلاحات السياسية والإدارية، تعكس هذه الدورة كيف تتحول الكتلة الأجيرة إلى كتلة اجتماعية وسياسية مؤثّرة تقدّم نفسها عبر المفاوضة النقابية، كطرف أساسي في معادلة الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول.

الأهمية العلمية والعملية للموضوع:

الأهمية العلمية للموضوع:

ـ نظرا لأهمية دراسة الظاهرة النقابية وبحث دورها في الدفاع عن مصالح العمّال وحقوقهم، وتحسين شروط العمل كتحسين الأجور والتصدّي للتعسّف الإداريّ، حيث أنّ النقابة هي حلقة الوصل بين العمال والسلطة المركزية.

ـ نظرا لدفاع الحركة النقابيّة عن المصالح الاجتماعية للعامة، فإنّ المجموعات النقابية تدافع عن السيادة الوطنية من منطلق ملكية وسائل الإنتاج من جهة، ودور العمّال في تدعيم التنمية المحلية والوطنية وتحقيق الأرباح "فائض القيمة".

---

[1]ـ عمرو الشوبكي (محررا)، ربيع وهبة، عبد الرحيم منار السليمي... وآخرون، **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (مصر – المغرب – البحرين – الجزائر – سورية – الأردن)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 02، أغطس/أوت 2014)، ص. 16.

ـ لأنّ النقابة إطار مهنيّ عام يعكس إفرازات تطوّر الحركة العمّاليّة التي تعكس التطوّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ وطبيعة النظام السياسيّ في الدولة. مما يقتضي اعتماد آليات خاصة للعمل النقابيّ تقوم على التضامن النقابيّ بين العمّال.

الأهمية العملية للموضوع:

ـ بحث التجربتين التونسية والجزائرية في المفاوضة والعمل النقابيّ، خصوصا في أوقات الأزمات والمراحل الانتقالية، خصوصا وأنّ الجزائر شهدت قبل عشرين عاما وضعا اقتصاديا حرجا ترافق مع انتشار الظاهرة الإرهابية، إضافة إلى تشابه التجربة التونسية الحالية في مواجهتها للأزمتين السياسية والاقتصادية.

ـ دراسة التأثيرات الدولية والإقليمية على الوضع السياسيّ في كلّ من تونس والجزائر، خاصة التأثيرات السلبيّة المهدّدة لسيادة الدولة وحريّة العمّال، مثل ظواهر: العولمة، الإرهاب، ارتباك دفع الأجور، توقّف المصانع، ... وغيرها.

ـ دراسة مفارقات التجربتين التونسية والجزائرية أسباب تشابهما وأوجه اختلاف نتائج كلّ منهما، خصوصا وأنّ الاتحاد التونسيّ للشغل، قد قم بدور تاريخيّ أدّى إلى تحقيق اتفاق سياسيّ رسّم السلم الاجتماعي بشكل كبير، وأهّل UGTT للحصول على جائزة نوبل للسلام. فيما انتهت التجربة الجزائرية إلى استمرار UGTA كنقابة عضوية رسمية طاغية، مما أهّلها لعضوية دائمة في العقد الاجتماعية، وسط انتقادات جماهيرية وعمّاليّة متراكمة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

ـ تطوير نظرته للعمل النقابيّ من خلال دراسة نموذجين دوليين مقارنين، خصوصا وأنّ التجربة التونسية قريبة جدا من التجربة الجزائرية. إضافة إلى بحث علاقة التجربتين بالمنظومة الأممية ذات العلاقة بتنظيم التشريع الدوليّ للعمل.

ـ بحث الرهانات التي فرضت على كلّ من UGTA وUGTT تقديم نموذجهما النقابيّ، كوسيط مؤسسيّ تفاوضيّ، والتعرّف على الإضافات التي قدّمتها مشاركة هذين النموذجين المؤسسيين في دولتين من العالم الثالث.

ـ بحث أسباب نجاح التجربة التونسية في الاستقلال عن أية علاقة عضوية بالسلطة، مما أهلها للعب دور وساطة أدّت إلى حصولها على جائزة نوبل للسلام، ما يعني حتمية بحث المعايير التي أهّلت UGTT للحصول على الاعتراف الدوليّ بهذا الصدد، وكيف يمكن للتجربة النقابية الجزائرية أن تتطوّر للعب أدوار تضاهي التجربة التونسية.

الأسباب الموضوعية:

ـ نظرا أهمية موضوع العمل النقابي، وحتمية التمييز بين النقابة كجهاز تمثيليّ متخصّص في الشأن العمّالي، عن بقية هيئات المجتمع المدني كالجمعيات والاتحاديات والودادیات الأهلية والمدنيّة والدينيّة الأخرى، إضافة إلى تفريقها عن الحركات الاجتماعية. فعلى الرغم من وجود جامع (تقاطع) بينها كحركات غير ربحية، إلاّ أنّها مختلفة في الدور بشكل واضح، انطلاقا من المقاربة الوظيفية البحته.

ـ لبحث دور الحركات النقابية في التخطيط التنموي في التجربتين التونسية والجزائرية بوصفهما ممثلين للقوى العمالية المنتجة، وباعتبارهما طرفا أساسيا في العقاد الاجتماعي، خصوصا بعد ولوج المنطقة المغاربية عصر العولمة، وإعلان انتهاجها اقتصاد السوق الليبراليّ الحرّ.

ـ نظرا لأهمية بحث الحركات النقابية في الشأن السياسي، حيث أضحت تجارب الحركات النقابية في هذه الدول، خصوصا دول أمريكا اللاتينية قادرة على الدخول في المعترك الانتخابي لخوض تجربتها الاقتراعية للتعبير عن رغبتها الصريحة في الوصول إلى السلطة.

وبناء على ما تقدّم يمكن طرح الإشكالية التالية لاقتراب من تحليل الظاهرة المدروسة على النحو التالي:

إشكالية الدراسة:

إلى أيّ مدى استطاعت نقابة UGTT و UGTA في كلّ من تونس والجزائر المساهمة في تحقيق السلم الاجتماعي في البلدين؟، وكيف يمكن لكلّ منهما أن يتموقع كطرف اجتماعيّ دائم بالعقد الوطنيّ للبلدين؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

ـ هل تراعي التجربتان النقابيتان في كلّ من تونس والجزائر المعايير الدولية في العمل النقابي، وكيف يمكن لهما أن تطوّرا هاتين التجربتين بما يؤهلها لرفع سقف رهانها السلطويّ لبلوغ السلطة مستقبلا؟

ـ كيف استطاعت النقابتان في كلّ من تونس والجزائر حجز موقع لكلّ منهما باعتبارهما لاعبين نزيهين وموضوعيين قادرين على لعب دور وساطة سياسية فعّالة؟، وهل فرضت الأزمة السياسية والانسداد الاجتماعيّ لعب هذا الدور، أم أنّه استحقاق احتكاريّ للدور والوظيفة؟

ـ هل للفساد دور كبير في تأزيم وانسداد الوضع السياسي في كلّ من تونس والجزائر، مما اقتضى الاستعانة بالحركة النقابية بوصفها لاعبا موضوعيا نزيها، يختلف عن الأحزاب السياسية المتصارعة، والتي كانت سببا في تأزّم الوضع السياسيّ؟

وبناء ما تقدّم ستنطلق الدراسة من الفرضيات العلمية التالية للاقتراب من تفسير الظاهرة المبحوثة على النحو التالي:

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أدّت الأزمة الاقتصادية إلى مفاقمة الأزمة السياسية والاجتماعية المندلعة في كلّ من الجزائر وتونس، وهو ما أجبر الاتحاد العمّالي للتدخّل كوسيط في حلّ الأزمة السياسية.

الفرضية الثانية: كلما اندلعت أزمة سياسية تسبّبت في انسداد بين السلطة والمعارضة في كلّ من تونس والجزائر، تدخّل كلّ من UGTA و UGTT للعب دور ووظيفة احتكارية للوساطة السياسية.

الفرضية الثالثة: لا يمكن لـ: UGTA و UGTT تطوير دورهما أكثر من الوساطة، لأنهما غير معنيتين بالشأن السياسيّ، ولا يمكنهما المنافسة بأيّ رهان سلطويّ قد يتيح لهما حقّ الترشّح للانتخابات، بوصفهما قوة سياسية تمتلك برنامجا قابلا للمراهنة الانتخابية.

حدود ومجالات الدراسة:

المجال الزمني للدراسة: بين عامي (1988-1996) بالنسبة للجزائر خصوصا بعد انفجار أحداث أكتوبر 1988. وبين عامي (2010-2014) في التجربة التونسية التي أعقبت انفجار الربيع العربي "الثورة التونسية (14 يناير 2011)".

المجال المكاني للدراسة: منطقة المغرب العربي، دراسة حالة تونس والجزائر.

المجال الموضوعي للدراسة: دراسة الظاهرة النقابية ودورها في المفاوضة السياسية في زمن الأزمات، دراسة حالة التجربتين الجزائرية والتونسية.

نظريات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من النظريات البحثية التي يمكن توظيفها لبحث الظاهرة المدروسة على النحو التالي:

ـ نظرية **"الحركة الاجتماعية" Social Mouvement** كما قدمها الباحث **تشارلز تيللي**[1]، والتي تبحث الثورات العربية من زاوية نظريات ومقاربات جديدة، تحاول فهم آليات الحراك الاجتماعي لأسباب سياسية معاصرة، وكيف تتسبّب ظاهرة إغرائية الفوضى

[1]ـ تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية (1768 – 2004)** (ترجمة: ربيع وهبة) (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، العدد: 957، 2005)، ص. 15.

وجاذبية الغليان، على استقطاب الأغلبية بعيدا عن الصناديق الانتخابية[1]، لكسر مشروعية نظام سياسية شرعيّ، ويمكن الاستناد إلى مقاربات الباحث اللبنانيّ الماركسيّ **جيلبير أشقر** الذي درس الحراك الثوريّ التونسيّ عبر المقاربات الماركسية لصراع الطبقات والثورة الماركسية للبروليتاريا. [2]

ـ نظرية **التحول/الانتقال الديمقراطي Democratic transition لجابريال ألموند وروبرت دال**[3] ، وتساعد هذه الدراسة على بحث العلاقة بين العمل النقابيّ بوصفه نوعا من العمل المدنيّ البعيد عن العمل السياسي من جهة، لكنّه مدرسة تكوّن النقابيين على المفاوضة الاجتماعية، ويجب مراعاة ما يمكن أن يتطوّر عليه العمل النقابيّ ويمكن أن يسمح له بنقد العمل السياسي والانخراط فيه.

ـ اقتراب التحليل النسقي Systimatic Analysis لدافيد ايستون، والذي سندرس من خلاله أداء النظامين السياسيين في كلّ من تونس والجزائر خلال أزمات 2014 و 1991، حيث ضغطت مطالب البيئة الداخلية بشكل لافت مما فرض على الاتحاد النقابيّ الدخول كطرف مفاوض على درجة كبير من التأثير والأهمية.

ـ نظرية "المجتمع المدني" كما قدمها الباحث الإيطاليّ أنطونيو غرامشي[4]، حيث أُسست فكرة غرامشي عن الرهانات السلطوية في علاقة المجتمعين السياسي والمدنيّ إلى مناقشة دور الاتحاد النقابيّ بوصفه طرفا مفاوضا مهما في بناء الدولة المدنيّة.

ـ نظرية "العقد الاجتماعي" لجون جاك روسو[1] **، ونظرية الدولة**، وستساعد نظرية الدولة ونظرية العقد الاجتماعي في التذكير بمسألة الشرعية وكيفية حلّ أزمة تآكل الشرعية والفجرة بين الجماهير والنخبة والحاكم، ودور الأحزاب السياسية.

---

[1]ـ لفت الفيلسوف الفرنسيّ الراحل غوستاف لوبون إلى ظاهرة الغوغاء والسوقية والعموم والتي قد تنفجر فرض "قانون القوة" على "قوة القانون"، في حالة الانسداد السياسيّ والمؤسسيّ، (أنظر: غوستاف لوبون، **روح الثورات والثورة الفرنسية** (ترجمة: عادل زعيتر) (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص. 151.).

[2]ـ جيلبير الأشقر، **الشعب يريد... بحث جذري في الانتفاضة العربية** (ترجمة: عمر الشافعي) (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص. 113.

[3]ـ روبرت دال، **عن الديمقراطية** (ترجمة: أحمد أمين الجمل) (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص. 59.

[4]ـ مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانات والتحدّيات** (ترجمة: يوسف حجاي) (برلين: مركز بحوث برغهوف **Berghof** للإدارة البنّاءة للنزاعات، 2009)، ص-ص. 18- 19.

ـ نظرية "الحزب السياسي" لموريس دوفرجيه[2]، فمن الخطأ الحديث عن النقابة كبديل لظاهرة الحزب السياسي، فالحزب يظلّ الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة، ولا يمكن دونه التأسيس لعقد اجتماعيّ آخر.

ـ مقاربة "التشاركية"[3]، على اعتبار أنّ **الديمقراطية التشاركية Démocratie Participative/ Participatory Democracy**، وهي آلية أسياسية لحلّ مشكلات الديمقراطية، حيث تستخدم لسدّ نواقص الديمقراطية التمثيلية، وهنا يكون من حقّ المجتمع المدنيّ عموما، والهيئات النقابية بالخصوص المشاركة في الشأن السياسي وفق مقاربة التساهمية التداولية التي تتيحها فكرة التشاركية.

ـ نظرية النزاعات الدولية والمفاوضات واقتراب التبعية لسمير أمين: تساعد النظريات التي تبحث النزاعات الدولية داخل المجتمع الواحد، واقتراب التبعية لسمير أمين، في بحث الأبعاد الدولية للأزمات الداخلية التي تعرفها الدول والمجتمعات المأزومة ديمقراطيا، خاصة بسبب المشروطية الاقتصادية، وآثار ظاهرة العولمة والرأسمالية العالمية، وعلاقاتها المحلية بالقطاع الخاص ورموز الرأسمالية المتدخلين في العملية السياسية في الدول.

ـ مقاربة الحكومة المدنية[4]**:** من الصعب جدا التوصّل إلى المفاهيم العالمية للمجتمع المدني العالمي عن الحكومة العالمية أو ما يمكن تسميته **المقاربة الكوسموبوليتانية للمواطنة**، إذ يمتلك جون لوك مقاربة خاصة للمجتمع المدني تعتبره سلطة قادرة على تقييد حركة السلطة، دون أن يقترب مفهومه من مقاربة مونتيسكيو للفصل بين السلطات لأنه هذا المفهوم أكبر من مقاربة لوك، ومع ذلك فإنّ مقاربته إضافة نوعية لدور النقابة في تقييد إرادة السلطة ومنعها من الاستبداد ومعارضة إرادتها الشمولية.

---

(1)ـ جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية** (تعريب: عادل زعيتر) (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية الأونسكو، ط. 02، 1995)، ص. 190.

(2)ـ موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية** (ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد) (القاهرة: مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص - ص. 32 – 35.

(3)ـ الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية... الأسس والآفاق: ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية"، **مجلة الوسيط**، الجزائر: وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد: 06، (2008)، ص- ص. 45-46.

(4)ـ أحمد عبد الحليم عطية، **الفلسفة والمجتمع المدني: جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية** (القاهرة: دار الثقافة العربية، 2007)، ص. 33.

مناهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على عدة مناهج بحثية، يمكن تقديمها كما يلي:

ـ المنهج التاريخي، وسيستخدم لبحث الظاهرة النقابية عبر التاريخ، وتطور الحركة العمّالية في التجربتين التونسية والجزائرية، إضافة إلى بحث دور النقابتين المركزيتين في الوساطة بين الفرقاء السياسيين في تونس والجزائر أوقات الأزمة.

ـ منهج دراسة الحالة، وسيستخدم لبحث تفاصيل الحالتين المبحوثتين، من الداخل، بطريقة معمّقة، تبحث كافة العوامل والمحددات الداخلية والخارجية لبيئة الأزمة، وتحولاتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هنالك علاقة بين التجربتين المبحوثتين في تونس والجزائر، مما يقتضي البحث عن نقاط التشابه والاختلاف بينهما عند استخدام المنهج الموالي.

ـ المنهج المقارن، وسيستخدم لمقارنة التجربتين النقابيتين في كلّ من تونس والجزائر، وبحث مدى قدرة كلّ منهما على رفع رهانه من أجل تطوير رهانه السلطويّ إلى مصاف المنافسة السياسية، كما فعلت العديد من التجارب النقابية في دول العالم الثالث.

ـ المنهج المؤسّسيّ "المقاربة القانونيّة": وستستخدم لبحث الآليات القانونية التي تتيح للنقابتين في تونس والجزائر، حقّ التدخّل ولعب دور الوساطة، بما لا يتعارض مع الدساتير التشريعات الوطنية، وكذلك القوانين الداخلية للمؤسستين النقابيتين.

ـ منهج التحليل الفئويّ، لبحث رموز المركزية النقابية في تونس والجزائر، وشخصية قادة وصنّاع القرار في التجربتين النقابيتين للبلدين.

ـ منهج تحليل المضمون، وسيستخدم لتفكيك مضامين التصريحات والخطابات السياسية الصادرة عن صنّاع القرار في النقابتين، اللتين تتولى الدراسة التخصّص فيهما.

ـ المنهج الإحصائي والوصفي، وستحاول الدراسة من خلاله استخدام لغة الأرقام لتقريب الصورة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الإحصائيات لصادرة عن المركزيتين النقابيتين المبحوثتين.

ـ المنهج التنبؤّيّ "المقاربة الاحتماليّة"، والتي ستدرس سيناريوهات الظاهرة المبحوثة ضمن ثلاثة مشاهد، مشهد استمرار الوضع القائم، سيناريو التراجع والدور السلبيّ، وسيناريو التطوّر السياسيّ الذي يمكّن النقابة من التحوّل إلى قوة سياسية منافسة مستقبلا.

مفاهيم الدراسة:

ـ الحركة النقابة Syndicat Mouvment:

"النقابة" لغة تعني **"الرئاسة"، ونقيب القوم رئيسهم.**

أما اصطلاحا **فالنقابة** هي: **"هيئة قانونية من مجموعة المواطنين يتعاطون مهنة واحدة، تتشكّل لغرض المفاوضة الجماعية أو المساومة".**[1]

أما **الحركة النقابية،** فهي الهيكل المتخصّص في تمثيل الشريحة العمّاليّة (الكتلة الأجيرة)، والدفاع عن حقّها في المواطنة والحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالحركة النقابية حركة غير ربحيّة وغير مسيّسة، مكلّفة بالتفاوض حول القضايا العمّالية، وهي مرشحة لتوفير احتياط وذخيرة بشرية من المفاوضين الاجتماعيين والسياسيين القادرين على تجديد النظام السياسيّ عند تآكل الشرعية، أو أوقوع أية أزمة دستورية قد تعطّل أداء النظام السياسيّ وعمل السلطة وبقية الهيئات الحكومية.

---

[1]ـ جمال بوربيع، **محاضرات في مقياس: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية**، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد الصديق بن يحي، السنة الجامعية: (2015-2016)، ص. 08.، الرابط الإلكتروني:

http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/798/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%20%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf?sequence=1&isAllowed=y

- المجتمع المدنيّ Civil Society: سيتمّ بحثه في هذه الدراسة من منطلق علاقة المجتمعين السياسية والمدنيّ، فالمجتمع السياسي مجتمع النخبة والطبقة السياسية المكوّن من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والأحزاب السياسية، يناقش مسائل العقد الاجتماعي، الانتخابات، الإرادة الشعبية، المشروعية الدستورية. في حين يفرض على المجتمع المدنيّ تنظيم الشأن المدنيّ للجمعيات والنقابات والوداديات الرياضية والتعاونيات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بوصفها عملا غير مسيّس، غير ربحيّ، لا علاقة له بالمجتمع السياسيّ. لكنّ الرهان يبقى في قدرة كوادر المجتمع المدنيّ على تطوير قدرتهم على المفاوضة الاجتماعية والتحوّل إلى احتياط من الكوادر لتجديد رموز المجتمع السياسيّ عند الضرورة.

- الحركة الاجتماعية Social Mouvment: تتميّز الحركة الاجتماعية بأنّها الوجه غير التنظيمي للمجتمع المدنيّ خارج القانون، فالحركة الاجتماعية كما يصفها الفيلسوف الفرنسيّ **غوستاف لوبون** تعبير عن السوقيّة والغوغاء والفوضى المجتمعيّة، التي تسقط البرجوازية القادرة على تنظيم المجتمع السياسيّ والدولة. هذا المفهوم حتميّ في الطرح الخاص بالعمل النقابيّ، لأنّ الحركة الاجتماعية منافس قوي في المشهدين المدنيّ والسياسيّ في آن واحد.

- المفاوضة الاجتماعية Social Negociation: يتمّ تناول هذا الموضوع وفق مفهوم تجديد العقد الاجتماعي، فالسلطة السياسية مطالبة بتطبيق المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع رموز المجتمع المدنيّ، لذلك تقدّم الهياكل النقابية العضوية أو المستقلة قيادتها بوصفهم مفاوضين قانونيين وسياسيين يمثّلون العمّال بكلّ شرعية وتوافق، ويقدّمون للسلطة السياسية أجندتهم الخاصة لتجديد العقد الاجتماعية بين الطبقة العمالية بوصفها كتلة أجيرة، والسلطة السياسية بوصفها ممثلا للنظام السياسيّ عبر رموز المجتمع السياسيّ العلويّ، حيث يصنّف المجتمع المدنيّ كمجتمع رديف واحتياطيّ لرأس المال الاجتماعي لضمان تجديد الحياة السياسية في حالة الانسداد المزمن.

ـ الديمقراطية التوافقية Consensual democracy: ستحاول الدراسة بحث طريقة تدخّل الحركة النقابية في محاولة تحقيق الإجماع الوطنيّ للخروج من الأزمة السياسية، أو على الأقلّ تحقيق أغلبيّة توافقيّة تساهم في الخروج من المرحلة الانتقالية والانتقال غلى تجديد دستوريّ مختلف يجب على تطلّعات المجتمعين المدنيّ والسياسيّ على حدّ سواء، فغالبا ما يتمّ الاعتماد على الحركة النقابية كمساهم في تجديد العقد الوطنيّ عبر مفهوم الديمقراطية التوافقية، وهو ما سيتم اختباره في هذه الدراسة في التجربتين الانتقاليتين في الجزائر (1991-1999)، وتونس (2001-2014).

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في اعتبار دور الحركة النقابية "علبة سوداء" مبنيّة على التكهّن بالسلوك وعملية صنع القرار، بناء على تفاعل **(المطالب Demands، البيئة الخارجية External Environment، المخرجات Outpoots)**، فنظرا لنقص الدراسات التي تبحث آليات صناعة القرار في المؤسستين النقابيتين في كلّ من تونس والجزائر، فإنّ اقتراب التحليل النسقيّ سيكون أنسب منهجية معتمدة للاقتراب من تحليل الظاهرة المبحوثة بشكل صحيح. كما أنّ طبيعة هذا الموضوع يوجد بشكل أكبر في المقالات أكثر من الكتب والدراسات الأكاديمية، وهو ما يقتضي الاعتماد على الوثائق المستندية التي تتيحها مؤسستي UGTA و UGTT عبر مواقعهما الإلكترونية المتاحة على الأنترنت.

الدراسات السابقة:

اطلعت على الأطروحات العلمية التالية، التي ساعدته على الإطلاع على الحالة الجزائرية في العمل النقابي:

أطروحة الباحثة زعموش فوزية الموسومة بـ: **"علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر"[1]**، والتي بحثت الرهانات السلطويّة في علاقة العمل النقابيّ بالعمل السياسيّ

[1]ـ زعموش فوزية، **علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام فرع القانون الدستوريّ، جامعة قسنطينة 1 الجزائر، الموسم الجامعي: (2010-2011)، الرابط الإلكتروني:

في التجربة الجزائرية التي عرفت تحولات تشريعية ودستورية هامة جدا. إضافة إلى مذكّرة الباحث عبد القادر لصواني الموسومة بـ: **"تطوّر العمل النقابي بالجزائر"**[1]، وتوصّل فيها الباحث إلى نتائج هامة جدا باستخدام المنهج المقارن بين تجربتي الواحدية والتعددية السياسية، إضافة إلى مذكرة الباحثة بورزيق خيرة الموسومة بـ: **"الحقّ النقابي بين قانون العمل في الجزائر والاتفاقيات الدوليّة للعمل"**[2]، وهي مذكرة هامة لخّصت دور القانون الدوليّ في تنظيم تشريعات العمل في الدول، ومنها التجربة الجزائرية محلّ البحث.

كما اطلع الباحث على مذكرة الباحثتين بلمهدي سكينة ورمضاني حليمة الموسومة بـ: **"الفعل النقابيّ ودوره في تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمل: دراسة ميدانية لشركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD ورقلة"**[3]، ومذكرة الباحث رضا رايس الموسومة بـ: **"النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمّاليّة"**[4]، واللتين أفادتانا في بحث دور الوعي النقابي في الدفاع عن القضايا العمّاليّة، وتمرين الطليعة النقابيّة على المفاوضة السياسية والاجتماعية في الجزائر.

هذه أهمّ الدراسات المتخصصة، غير أنّ التقارير التي كتبت عن الحالة التونسية كانت أكثر عددا من الحالة الجزائرية الأقدم زمنيّا.

---

https://bu.umc.edu.dz/theses/droit/AZEA3945.pdf

(1)ـ عبد القادر لصواني، **تطوّر العمل النقابي في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم سياسية، تخصّص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، الموسم الجامعي: (2013-2014)، الرابط الإلكتروني:

https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Lsouani_Abdelkader.pdf?idmemoire=3081

(2) ـ بورزيق خيرة، **الحقّ النقابي بين قانون العمل في الجزائر والاتفاقيات الدوليّة للعمل**، مذكرة ماستر تخصص قانون اجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولاي الطاهر سعيدة الجزائر، الموسم الجامعي: (2013-2014)، الرابط الإلكتروني:

https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc_num.php?explnum_id=276

(3)ـ بلمهدي سكينة، رمضاني حليمة، **الفعل النقابيّ ودوره في تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمل: دراسة ميدانية لشركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD ورقلة**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، الموسم الجامعي: (2012-2013)، الرابط الإلكتروني:

https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Belmahdi_Ramdani.pdf?idmemoire=166

(4)ـ رضا رايس، **النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمّاليّة**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، الموسم الجامعي: (2015-2016)، الرابط الإلكتروني:

http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/06160010.pdf

خطة الدراسة:

ستعالج هذه الدراسة في **الفصل الأول "ماهية العمل النقابيّ ومقتضياته: دراسة نظرية وتاريخية للنضال النقابيّ المغاربيّ"**، وستبحث في أربعة مباحث، المبحث الأول: ماهية العمل النقابي ودوره في المفاوضة السياسية. المبحث الثاني: خصائص ومقتضيات العمل النقابيّ. المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير العمل النقابي. المبحث الرابع: تاريخ التجربة النقابية في الجزائر وتونس.

كما ستبحث الدراسة في **الفصل الثاني: "دور UGTA و UGTT في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتونس"**، وستبحث في أربعة مباحث، المبحث الأول: الأزمة السياسية والاقتصاد-اجتماعية ومبررات تدخّل الجهاز النقابيّ. المبحث الثاني: أشكال وتمثّلات المفاوضة السياسية UGTA (1988-1996). المبحث الثالث: دور UGTT في المفاوضة خلال المرحلة الانتقالية (2010-2014). المبحث الرابع: دور حقوق الإنسان والمقرطة في تطوير العمل النقابيّ الجزائريّ والتونسيّ.

وستبحث الدراسة في **الفصل الثالث: "عيوب ومستقبل العمل النقابيّ التونسي والجزائريّ في ضوء التحولات الدولية"**، وستبحث في أربعة مباحث، المبحث الأول: نقد دور UGTA وUGTT في التجربتين: الايجابيات والسلبيات. المبحث الثاني: اقتصاد السوق الرأسمالي وظاهرة تغوّل القطاع الخاص. المبحث الثالث: مسألة تعزيز العقد الوطنيّ وتطبيع المفاوضة النقابية بتونس والجزائر. المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للعمل النقابي بتونس والجزائر في ضوء تحولات المستقبل المنظور.

الفصل الأول:

ماهية العمل النقابيّ ومقتضياته: دراسة نظرية وتاريخية للنضال النقابيّ المغاربيّ

الفصل الأول: ماهية العمل النقابيّ ومقتضياته: دراسة نظرية وتاريخية للنضال النقابيّ المغاربيّ.

سيبحث هذا الفصل ماهية العمل النقابيّ، بوصف النقابة "رأس مال اجتماعي" وذخيرة احتياطية للمجتمع السياسيّ، تتخصّص في العمل النقابيّ (المدنيّ) انطلاقا من خصوصياتها العمّالية، وستتناول الدراسة في هذا الفصل، في أربعة مباحث: ماهية العمل النقابي وخصائصه، دور منظمة العمل الدولية في تطوير العمل النقابيّ، وتاريخ العمل النقابي الجزائري والتونسيّ. وستبحث الدراسة في هذا الفصل موقع الحركة النقابيّة ودورها في المفاوضة السياسية، انطلاقا من محدّدات وقتها الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية العمل النقابي ودوره في المفاوضة السياسية.

ينقسم المجتمع في كلّ دولة إلى مجتمع سياسيّ ومجتمع مدنيّ– **أو القطاع الثالث The 3rd Sector**، كما يميل الباحث العربي محمد عبد الله السلومي إلى تسميته[1]-، وتعتبر النقابات جزء من المجتمع المدنيّ الذي يعرّفه المفكّر الإيطاليّ أنطونيو غرامشي **برأسمال الإجتماعيّ والذخيرة المدنيّة** التي يقدّمها المجتمع المدنيّ الرديف للمجتمع السياسيّ بأعلى هرم الدولة، وهو ضمانة التجديد الجيليّ للمجتمع السياسيّ، الذي يشدّد القانون في الغالب على عدم وجود أية علاقة عضوية بينه وبين المجتمع السياسيّ، لتخصّصه في الدفاع عن المهنة والعمل الخيري، التطّوع والعمل غير الربحيّ، الذي يضمن حركيّة ونماء المجتمع، وتخفيف أعباء الدولة في الجهة المقابلة، خصوصا وأنّ ظاهرة العولمة تفرض تحديات جسام تقتضي تغيير سياسات الدول تكيّفها مع التحولات العالمية لسوق العمل والتشغيل.

الظاهرة النقابيّة هي أحد أهمّ مكونات التنظيم الاجتماعي التي تتأسّس على خاصية "تضامن زملاء العمل"، ضمن **نظم تعاونيّة كوربوراتية حديثة**[2]، حيث أنّ العمل النقابيّ هو الصفة التي يمتلكها ممتهن قطاع مهنيّ محدّد بغرض ممارسة العمل التفاوضيّ مع إدارة

---

[1]– محمد عبد الله السلومي، **القطاع الثالث والفرص السانحة: رؤية مستقبلية** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، لسلسة دراسات اجتماعية، الكتاب الثالث 1430 هـ، 2010 م)، ص. 63.

[2]– هوارد ج. باردا، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكيّ في التنمية، والعالم الثالث** (ترجمة: ليلى زيدان) (القاهرة: الجمعية المصريّة لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007)، ص. 27.

العمل، ممثّلا عن الطبقة العمّالية بوصفها كتلة إنتاجية لها حقوق وواجبات، ترفض التهميش وتسعى إلى الدفاع عن مفهوم الرعاية الاجتماعية التي يؤمن بها العمّال، ويطمحون إلى تطوّرها إلى تحقيق "دولة الرفاه الاجتماعي"، لذلك، يمكن القول أنّ النقابة ركيزة هامة وضامنة حقيقة للاستقرار الاجتماعي والسياسيّ للدول.

المجتمع المدنيّ معروف بتمثلاته المختلفة في **المنظمات: (التطوّعية، المستقلة، غير الربحيّة، الأهلية، الثالثة، القاعدية، غير الحكومية)** التي تسعى إلى إرساء **ثقافة مدنيّة Civic Culture، للتطوّع Vouteering وتكوين رأس مال اجتماعي Social Capital، وبناء قدرات Capacity Building للتأثير والمساءلة والدفاع والمفاوضة** عن أعضاء المجتمع المدنيّ، للدفاع عن الحرية والكرامة والحكم الرشيد والنزاهة ومكافحة الفساد وغيرها من القضايا التي عجز المجتمع السياسي عن حسمها. [1]

يقصد بالمفاوضة الاجتماعية والسياسية، امتلاك كوادر **المجموعة النقابيّة الترابطيّة،** القدرة على النقاش والحوار وممارسة الضغوط دفاعا عن المصالح العمّاليّة، وتحمّل الضغوط الإدارية والحكوميّة المركزية أثناء التفاوض، دفاعا عن قضايا محدّدة يرغب العمّال في توصيلها بوصفها انشغالات عجزت القوانين واللوائح الداخليّة عن تجاوزها أو احتوائها. وتتعلّق المفاوضة بالخصائص الوظيفية التالية:

ـ اعتراف السلطة المركزية بالفريق النقابيّ المفاوض كطليعة تتمتع بالمشروعية.

ـ اتفاق الأجندة الرسمية مع الأجندة النقابية حول تنظيم المفاوضة والحوار في إطار رسميّ واضح، يضمن عنصري الحكمة والنزاهة.

ـ عدم استخدام الوفد النقابيّ أجندة التفاوض لفرض شروط مسبقة، أو ممارسة ضغوط مركّزة بغرض سحب اعترافها بمشروعية السلطة المركزية، أو إعلان احتجاجات أو إضرابات مناهضة من طرف واحد، قد تهدّد العملية التفاوضية برمّتها.

---

[1]ـ أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني: سلسلة العلوم الاجتماعية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص-ص. 120 – 189.

المبحث الثاني: خصائص ومقتضيات العمل النقابيّ.

يؤكّد الفيلسوف الفرنسيّ **جون جاك روسو** أنّ **"المصلحة الذاتيّة"** أداة عقلانية وسط الرابطة الاجتماعية والإنسانية، تترك للإنسانية حقّ التحرّر من الاستعباد، عبر **آليات شرعية لتحرير الحشود**[1]. فهل يراهن العمل النقابيّ على تحرير العمّال من خلال النضال النقابيّ؟، وهي تكفي المفاوضة كوسيلة أساسية لضمان نجاح لكتلة الأجيرة في أداء عملها، وهي متأكدة أن دولة الرعاية الاجتماعية تكفل لها كافة الحقوق؟

يقتضي تشكيل قيادة مركزية نقابية موحدة، وتحديد الهياكل واللجان النقابية، استدعاء الهيئة العمّالية (القوة الإنتاجيّة) عبر مبادرة من نواة بؤريّة طليعية، فغالبا ما يؤدّي تعميق الوعي النقابيّ إلى المطالبة بتأسيس هيئة تفاوضيّة منتخبة تتولى مفاوضة الإدارة المركزيّة، وللتوصّل إلى هذه الهياكل لا بدّ من تحقيق العديد من العناصر والشروط والآليات الهامة.

يشترط في تأسيس **المجموعة النقابيّة الترابطيّة**[2]، أولا توفّر عنصر الثقة بين الطليعة العمّاليّة والعمّال، داخل سياق الحيّز المهنيّ، حول هدف حلّ مشكلات العمل بين الإدارة والعمّال عبر وسيلة التفاوض والحوار، أو إقرار أساليب الاحتجاج ومواعيد الإضراب، لممارسة الضغوط على المركزية الإدارية أو الحكومية في سياق رهانات التنمية الوطنية.

كما أنّ أهداف مبادرة تأسيس الفرع النقابي تنطلق من الدفاع عن مصالح العمّال، انطلاقا **من تضامنهم المبدئي**، ودعم مطالبهم عبر ترابطهم العضويّ الذي يضمنه التشارك في تقديم الاشتراكات المالية السنويّة، والتعاضد في الإضراب وتحديد أشكال الاحتجاج ومدّته وسقف مطالبه وغير ذلك من الشروط، فغالبا ما تكون قضايا الأجور وتعويضات المرض والتقاعد وإصابات العمل الخدمات الطبيّة والنشاطات الترويحية الاستهلاكيّة والخدمات الرياضية والحقوق الاجتماعية الرهان الأكبر لرفع المستوى المعيشي للعمّال، ومحاربة آثار البطالة والفقر على العمّال. وتعبّر هذه المظاهر عن تجديد وإحياء المجتمع المدنيّ من

---

[1]ـ جون إهنبورغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقديّ للفكرة** (ترجمة: علي حاكم صالح، حسن ناظم) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، فبراير/شباط 2008)، ص. 290.

[2]ـ مايكل إدواردز، **المجتمع المدني: النظرية والممارسة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مايو/أيار 2015)، ص.39.

صوره التقليدية للتعاون البشريّ البسيط، إلى التعاون في عصر التعقيد و"مجتمعات الشبكات". [1]

يقتضي **تشكيل المنظمة النقابية عقد مؤتمر تأسيسي للنقابة العامة،** لإعداد جميع اللوائح والأنظمة والبرامج والأهداف منذ الجلسة الأولى لانتخاب أعضاء مكتب المؤتمر، إذ يجب استكمال النصاب القانوني للجمعية التأسيسية لترجمة مبادرة الطليعة العمّاليّة إلى مؤتمر تحضيري، يتولى مناقشة مسائل إعداد مشروع النظام الأساسي، وتوجيه الدعوة لأعضاء الهيئة العمّاليّة لحضور المؤتمر التأسيسي. فغالبا ما يتمّ اختيار أكبر الأعضاء سنا ليترأّس الجلسة الإجرائية، إلى حين انتخاب مكتب المؤتمر، على أن يقوم أعضاء اللجنة التحضيرية بالاستقالة بعد تشكيل الجمعية التأسيسية، التي تتحوّل بدورها إلى جمعية عمومية.

يتولى المؤتمر العام (الجمعية العمومية للنقابة)، تحديد مسارات وتوجهات وبرامج عمل وأنظمة ولوائح الهيئة النقابية، وتحديد مجلس إدارة النقابة عبر آلية الترشيح العلنيّ والاقتراع السري لأعضائها، الموفين بالتزاماتهم المالية، والمحقّقين لشروط الانتساب للمكتب القياديّ النقابيّ، وغالبا ما يتمّ اختيار رئيس النقابة وتحديد هيكل الإدارة من نواب الرئيس والأمين العام وسكرتير النقابة، أثناء مداولات ومناقشات المؤتمر التأسيس.

يضمن الانتخاب داخل الهيكل النقابي العديد من الامتيازات:

ـ الانتقال من الشرعية إلى المشروعية.

ـ تكريس عنصري الاستقرار والترسيخ الديمقراطي داخل المؤسسة النقابية.

ـ تسهيل انتقال الهيكل النقابيّ إلى المفاوضة الميدانية للسلطة بعد حسم أمور الترتيبات الداخلية للمؤسسة النقابية العمومية.

---

[1]ـ عبد الغفار رشاد القصبي، **المجتمع المدني: قضايا ومفاهيم نظرية** (المنامة: معهد البحرين للتنمية، سلسلة إصدارات التنمية السياسية، العدد: 03، قضايا ومفاهيم نظرية، 2008)، ص. 65.

المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير العمل النقابي.

تقتضي شروط انضمام كلّ تنظيم نقابيّ عموميّ معترف به داخل الدولة، إلى المنظمة الدولية للعمل OIT بجينيف، تحقيق شروط الانضمام من التوقيع على اتفاقية قانونية للانضمام والتصديق عليها عبر المؤسسات الدستورية للدولة (البرلمان، والمجلس الدستوريّ) [1]، حتى تضمن المنظمة تفعيل لوائحها داخل الدول، وتتفق المنظمة على معايير محدّدة للاعتراف بالنزاهة والشفافية، أو المحاسبة والمساءلة، في حال وقوع أزمة بين الاتحاد النقابيّ والقيادة المركزية في الدولة، ما يعني فشل التفاوض، وتحوله إلى أزمة اقتصادية واجتماعية مهدّدة لطرفي المفاوضة في آن واحد.

منظمة العمل الدولي التي يطلق عليها **مسمّى "شرطة العمل الدوليّ"**، وضعت لوائح وقوانين صارمة تخصّ شروط العمل التي تطوّرت تباعا وفق آليات مطّردة، عملت على تأكيد أنسنة العمل، وضمانه لكلّ المعايير التي تكفل وضعا معيشيا كريما للموظّفين والعمال، وهي تعمل على إدارة الشأن العماليّ على الصعيد الدوليّ وفق معايير محددة. [2]

تقوم المنظمة الدولية للعمل بزيارة الدول والتحقيق في شروط العمل وحريات العمل النقابيّ، وتقوم الحكومات برفع تقارير رسمية دوريّة عن أوضاع العمل في بلدانها، على أن تشارك التنظيمات النقابية في المنظمة بالتقارير المضادة التي ترفع ما أصطلح على تسميته "تقارير الظلّ"، خصوصا حيال أوضاع العمّال في القطاع الخاصّ، الذي يعرف مشكلات ومعضلات مضاعفة عن تلك التي يعرفها القطاع العمومي.

تفرض اتفاقيات ومواثيق حقوق العمل احترام الحكومات لمواعيد رفع التقارير الدورية، مع تحديثها عبر الإجابة على تساؤلات المكتب الدولي للعمل. وقد انضمت الجزائر للمنظمة

---

[1] ـ **إدارة معايير العمل الدولية: دليل الإجراءات المتعلقة بإتفاقيات وتوصيات العمل الدولية**، جينيف: مكتب العمل الدولي، (2012)، الرابط الإلكتروني:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/publication/wcms_194193.pdf

[2] ـ بورزيق خيرة، **الحقّ النقابي بين قانون العمل في الجزائر والاتفاقيات الدوليّة للعمل**، مذكرة ماستر تخصص قانون اجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولاي الطاهر سعيدة الجزائر، الموسم الجامعي: (2013-2014)، الرابط الإلكتروني:
https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc_num.php?explnum_id=276

في (1962/10/08)، وانضمت تونس للمنظمة في (1956/11/12). ونظرا لصعوبات الرقابة على العمل النقابي فقد أسست المنظمة فروعا إقليمي لها، ومنها مكتب لبنان الإقليمي.

شعار منظمة العمل الدولية

تؤكّد **اتفاقية العمل الدولية رقم (154)** على أنّ **مبادئ المفاوضة الجماعية** تقوم على احترام شروط العمل، وتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، مع تأكيد المنظمة على مسألة هامة **تخصّ اتخاذ إجراءات تتلاءم والظروف الوطنية لكلّ دولة**، بما يؤدّي إلى شفافية الإجراءات وتحقيق المصالح، ضمن آليات حكم رشيد تضمن النزاهة والشفافية والقدرة على المحاسبة الدولية. [1]

تشترط المنظمة الدولية للعمل تسوية مشكلات العمل وفق آليات التعاون والتشاور والمفاوضة، وإلاّ فإنّ القضاء سيكون الحاسم لمشكلات العمل بين العمّال وأصحاب العمل في حال انسداد الأزمة، وفق التشريعات الوطنيّة في الدولة، بما يضمن وحدتها واستقرارها الاجتماعيّ، على أن تكون مصالح طرفي النزاع مكفولة قانونيا وبالتساوي.

تدلّ سياسات المنظمة الدولية للعمل أنّ الدول ليست حرّة في تطبيق أية سياسات تجاه العمّال، إلاّ بعد تقديم أدلة التزامها باللوائح والقوانين الدولية لتنظيم القطاع العمّاليّ، واحتواء انشغالاته وتلبية تطلعاته.

[1] ـ حمادة أبو نجمة، **علاقات العمل الجماعية في معايير منظمة العمل الدولية**، موقع لايبور ويكلي لحقوق العمال، (2009)، الرابط الإلكتروني:
http://labour.weebly.com/uploads/6/1/4/9/6149309/collective.pdf

المبحث الرابع: تاريخ التجربة النقابية في الجزائر وتونس.

قبل بداية طرح التجربتين الجزائرية والتونسية في العمل النقابيّ، وبتطبيق ما يمكن تسميته بـ: "علم اجتماع القومية"[1]، وجب التذكير بأنّ طبيعة المجتمعين التونسي والجزائري متشابهة، فكلاهما دولة عربية مغاربية تضم مجتمعات أمازيغية مسلمة، عرفت العمل الخيري والمجتمع المدنيّ في صوره التقليدية من خلال قيم الإسلام التي تحثّ على التعاون واستخدام آلية الصدقات والزكاة والتطوّع لتشييد المرافق العمومية المخصصة لخدمة الصالح العام في كلّ المجتمعات الإسلامية[2]. غير أنّ تطوّر الرهانات السلطوية الناجمة عن تعقيد المجتمعين خاصة خلال المرحلة الاستعمارية، عرّف هذه المجتمعات على المقاربات الماركسية في النضال النقابيّ، ثمّ جاء تأسيس الدولة الوطنية وما رافقه من تشوّهات نتيجة فرض الخيار الأحاديّ للسلطة والبناء الدستوري للدولة، ويشهد البلدان منعطفا خطيرا أدى بكليهما إلى الانتقال إلى التعدّدية السياسية اقتناعا من النظام السياسيّ بحتمية الانصياع والإصلاح قبل تغيير السلطة[3]. لكن ضغوط العولمة وجماعات مصالح العمل ذات الارتباطات بالرأسمالية العالمية، فرضت توجهات نقابية جديدة، تكون على تماس واتصال دائم مع التحولات الدولية شديدة السرعة والتعقيد.[4]

يحدّد المفكّر الاجتماعي **أنطوني جيدنز** خمس معضلات تعطّل أداء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أية دولة، ما لم تتخذ إصلاحات لمواكبة آخر المقاربات المرصودة لها، ويحدّد هذه المعضلات في: **(العولمة، النزعة الفردية، انقسام اليسار واليمين، تسلط النظام السياسي، القضايا البيئية الضاغطة).**[5]

---

[1]ـ ديفيد ماك كرون، **علم اجتماع القومية** (ترجمة: سامي خشبة) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، 2007)،

[2]ـ علي بن إبراهيم النملة، **مرجع سابق**، ص. 12.

[3]ـ عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012)، ص. 326.

[4]ـ غازي الصوراني، **تطوّر مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، منشورات مركز دراسات الغد العربي، 2010)، ص. 64.

[5]ـ محمد الصافي، "ملامح من النضال السياسيّ المشترك للنقابات العمّاليّة المغاربيّة خلال مرحلة الكفاح الوطني،" **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد: 455، ص. 103.، الرابط الإلكتروني:

تأسس العمل النقابي التونسي في (يناير 1946) أثناء الحقبة الاستعمارية في مدرسة الخلدونية، من قبل العديد من المهنيين التوانسة من مختلف القطاعات، والمعروف أنّ زعيمه المؤسس **فرحات حشّاد** أول **رئيس للنقابة التونسية "الاتحاد التونسي للشغل/ L'Union Générale Tunisienne du Travail UGTT"**، التي سمّيت بالاتحاد العام التونسي للشغل UGTT واعترفت به السلطات الاستعمارية الفرنسية كمؤسسة تفاوضية متخصصة في تمثيل الطبقة العمّاليّة التونسية، **ففرحات حشاد صاحب مقولة: "أحبّك يا شعب"**[1]. ناضل نضال أسطوريّا مما أدّى إلى منافسته صورة المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة، فشكّل اغتيال فرحات حشّاد سببا في تصادم الاتحاد مع القوات الاستعمارية قبل استقلال تونس، ومعارضة النظام السياسيّ الذي رأسه الحبيب بورقيبة بعد استقلال تونس عام 1956. والواضح في نضال هؤلاء الرموز هو رغبتهم في تأسيس نضال نقابيّ يتمركز حول قضية التحرّر الوطنيّ، وتأجيل الصراع مع السلطة. [2]

يعدّ الصحبي فرحات من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل عن نقابة المعلمين في مؤتمر الخلدونيّة، وتشكّل سيرته دليلا على استقلال الاتحاد حيث تمّ زجّه في سجون دولة الاستقلال بعد محاكمته على إثر المحاولة الانقلابية عام 1962. كما كان المفكر محمد المسعدي واحد من أبرز القياديين في الحركة النقابية التونسية[3]، وتحمل مسؤولية قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل مباشره بعد اغتيال الزعيم الخالد والمؤسس فرحات حشاد. كما يعدّ **الحبيب عاشور "أسد النقابيين"** رفيق الزعيم النقابي فرحات حشاد منذ مؤتمر الخلدونية

---

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mohamed_alsafi_%20Moustaqbal%20_Arabi%20_455_%20final.indd.pdf

(1)ـ أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعيّة** (ترجمة: أحمد زايد، محمد محي الدين) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص. 63

(2)ـ أسماء قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان، **النضال السياسي والنقابي في تونس (1946 – 1956)**، مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر، الموسم الجامعي: (2016-2017)، ص. 73.

(3)ـ **الذاكرة النقابية، تونس: الموقع الالكتروني للاتحاد العام التونسي للشغل:**

http://www.ugtt.org.tn/category/editions-ugtt/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d8%a7%d9%83%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%a9/

تأسّس الاتحاد النقابي التونسي على مبادئ نضال عامة، أولاها الدفاع عن الشغالين التونسيين، والرهان على استقلالية المنظمة سواء في السياق الاستعماري، الاستبداد السياسي، أو بعد الثورة إضافة إلى مبدأ أخلاقي اجتماعي وهو الدفاع عن القيم الإنسانية للعمال من العدالة والحرية والكرامة، كما تعهّد الاتحاد العام التونسي للشغل على مقاومة التفتيت الجهوي والعروشية. [1]

أما في الجزائر، فقد كان ظهور UGTA متزامنا مع مشاركة الحركتين الوطنية والعمالية النضال في سبيل تحرير الجزائر (أول نوفمبر 1954)، إلى أن نالت الجزائر استقلالها عام 1962، واستمرّ تماسك النضال العمالي في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى أن تعزّزت الدولة باسترجاع السيادة الوطنية على قطاعي الغاز والنفط في (24 فبراير 1971)[2]، وهو ما دفع الرئيس الراحل هواري بومدين إلى إطلاق الثورات الثلاث (الصناعية والزراعية والثقافية)، فأخذ تنظيم الشأن العمّاليّ يتطوّر تدريجيا إلى أن أضحت UGTA عضوا أساسيا في العقد الوطنيّ.

ساهم المناضل والنقابيّ الكبير، **الشهيد عيسات إيدير Aïssat Idir (1919 -1959)** في تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA، بعد احتكاكاه بالتجربة التونسية للاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، وتمكن اليساريون من قيادة العمل النقابيّ لما يمتلكونه من أدوات العمل السياسيّ، وحقوقا انتصارات كبيرة لفئة العمال، استنادا إلى المواثيق الدولية للمنظمة الدولية للعمل. ويبرز أسماء الباحثين الجزائريين **البروفيسور ناصر جابي Nacer Djabi، البروفيسور العياشي عنصر Alayachi Ancer، والبروفيسور على الكنز Ali El Kenz**، كأبرز الباحثين المتخصصين في التجربة النقابية

---

[1]ـ الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة: ثوابت التجربة النقابية وثوابت التجدّد والتأقلم، تونس: الموقع الالكتروني للاتحاد العام التونسي للشغل:

http://www.ugtt.org.tn/wp-content/uploads/2017/03/livre-dep-formation.pdf

[2]-Hocine Malti, **L'ALGERIE ET SON PETROLE: TO BE OR NOT TO BE**, Algeria-Watch, (12 février 2006):

http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.htm

الجزائرية، غير أنّه يمكن القول أنّ كلّ المناضلين اليساريين في الحزب الشيوعي الجزائريّ، يعدّون مراجع مفيدة في هذا السياق. ويلاحظ في المقابل أنّ هنالك فصلا غير مفهوم بين أبحاث التنمية من جهة، والدراسات النقابية من جهة أخرى، فحتى في الدول المتقدمة، مرّت هذه الدراسات بمشكلة إشراك المجتمع المدنيّ وفق مقاربات الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل لتطبيقات **اللامركزية السياسية والإدارية Décentralisation Administrative**، وكانت كلّ من تونس والجزائر بعيدتين عن هاته النقاشات التي لا تزال متأخرة جدا عن الدول المتقدمة.[1]

تأسّس النضال النقابيّ الجزائريّ في جوّ مشحون، إذ يؤكّد الفيلسوف الفرنسيّ **جون بول سارتر Jean-Paul Sartre (1905 - 1980)** في مؤلفه **"عارنا في الجزائر"** أنّ الفساد الذي انتشر في المستعمرة الجزائرية، هو السبب الرئيسيّ لثورة الجزائريين، الذين لم تنطل عليهم مقاصد إصلاحات الحكومة الفرنسية القاضية بـ: (ملأ بطونهم، إلحاقهم بالعمل، ومحو أمّيتهم) في حبر خطابات الوعود الديماغوجية فقط، فالقوانين الفرنسية لم توقف السلب والنهب الاستعماريّ الممنهج، الذي قضى على طبقتي العمال والفلاحين، وبعد فرنسة الملكية الزراعية في سياسة حصر ملكية الأراضي الفلاحية لسنة 1863، أضحى مالكو الأراضي أجراء في الأراضي التي كانت ملكهم[2]. رغم أنّهم يعتبرون أكثرية (أغلبية) مالكة سابقة للأرض، فعمالة تضمّ 200 ألف فلاح جزائريّ تعول معها مليون نسمة من الأسر في الأرياف والمناطق المعزولة.[3]

بنا النقابيون الجزائريون أحكامهم القيمية من واقعهم الحيّ، فكانت مطالبهم حول الحرية والمساواة، الدفاع عن الحريات النقابية وزيادات الأجور، القضاء على الفقر ودعم حقوق المرأة... والفصل بين السياسية والدين، وقد ولدت الحركة الوطنية الجزائرية من رحم **العمالة الجزائرية المغتربة بفرنسا Les Travailleurs Algériens Immigrés**،

---

[1]ـ دون إيبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى** (ترجمة: لميس فؤاد اليحي) (عمّان: الدار الأهلية للنشر، 2011)، ص. 91.

[2]ـ جون بول سارتر، **عارنا في الجزائر** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت)، ص. 04.

[3]ـ محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائريّ المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص. 129.

ويعود الفضل للزعيم التاريخي **مصالي الحاج Messali Hadj (1898 - 1970)**، في التنسيق بين الوعي المكتسب للعمالة الجزائرية ونماء الحركة الوطنية ووعيها بالشخصية الوطنيّة، مما ساعده في بلورة مطلب الاستقلال في تجربة حزب **نجم شمال إفريقيا L'Étoile Nord-Africaine (ENA) منذ سنة 1926.**

يقول المجاهد والزعيم السياسيّ **الراحل حسين آيت أحمد** أنّ اليسار الجزائريّ كان يتحدّث فعلا عن الطبقات الكادحة، ويركّز على مستوى المعيشة، لكن دون أن يذكر صراحة الفئات الاجتماعية التي تحمل الديناميكية التحرّرية، ودون أن يحدّد بصراحة لمستقبل المجتمع الجزائريّ، وكيفيات تطوير التنظيم المنهجي لتحضير وضعية ثورية تجعل المجتمع الجزائريّ "جديرا بالخشية"، بخلقه لوزن ضاغط للتفاوض مع الاحتلال، في المرحلة الأخيرة لنجاح "العنف الثوريّ". كما لم يكن اليسار يناقش القضايا العمّاليّة خارج الأطر النقابية التي تتخذ النقابة الفرنسية منبرا أساسيا لتوصيل انشغالاتها.

يقول الراحل حسين آيت أحمد في مذكراته: **"كان الناس يناضلون بالثرثرة في الدكاكين والمقاهي وحفلات الزفاف، حول العديد من القضايا، كانوا يفتقدون لمعايير التنظيم والتكوين الحزبي الحديث، وكانوا أميل للمقاربات العاطفية العراك والمشاجرة وصراعات العصب، كانوا ينظرون لشيوخ جمعية العلماء كمجدّدين، وكانت حملاتهم للتطهير الأخلاقيّ ضدّ المواخير تدلّ على وجود ضمائر مدنيّة قابلة للتجنيد لكنّها بحاجة إلى أحزاب حقيقية".** ويقصد آيت أحمد أنّ الشعب الجزائريّ يمتلك مقومات العمل السياسي والنقابيّ والتجنيد والتنشئة والتأهيل، وهي طاقة كامنة بحاجة إلى إصلاح سياسيّ للتوصل إليها.

على عكس سخرية الكثير من السياسيين من ظاهرة "جهل الفلاحين"، **يعلن مصطفى الأشرف Mustafa Alachraf (1917 -2000)**، إعجابه الكبير بالفلاح الجزائري الذي يعرف حسبه "كيف يفصل بين العمل لدينه والعمل لدنياه" [1]، هذا الفلاح الذي استهدفه الاستعمار بتحويله من مالك للأرض إلى أجير فيها، بقي نضاله على الأرض بمعنيين، أنّ

---

[1]ـ مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع** (ترجمة: حنفي بن عيسى) (الجزائر: دار القصبة للنشر، مطبوعات عاصمة الثقافة العربية، 2007)، ص. 451.

محدودية ثقافته السياسية تمنعه من رفع رأسه والتفكير في تكوين موقف وذات سياسية مستقلة.

لا يمكن المرور في هذا المقام دون الحديث عن طبيعة النظامين السياسيين في تونس والجزائر أثناء حقبة التأسيس، فقد بني كلّ منهما على فكرة النظام الرئاسي الأحاديّ[1]، ولهذا النظام خصائص فريدة، وبما أنّ الدولتان كانتا في مرحلة التأسيس فقد عرفت مرحلة هواري بومدين والحبيب بورقيبة بالحقبة الوطنية للمشروع النهضوي الناجح، في ظلّ الانتقال من خانة العدم إلى ملء الفراغ، وفرض هيبة الدولة.

فقد استيقظ الفلاح الجزائري على سياسة **"الثورة الزراعية" (1971/11/08)**، التي أقرّت أنّ له حقّا في مزارع الآخرين المؤمّمة، وأموال البنوك، وأنّ عليهم أن ينتقلوا من الأكواخ إلى القرى النموذجية الاشتراكية، التي ستنقلهم إلى حياة أفضل، وهي السياسة التي أحدثت خطأ ديمغرافيا تمثّل في رحيل جماعيّ للفلاحين من الدواوير والأرياف إلى المدن وأدّى بعد عقد التسعينيات إلى اكتظاظ واختناق حاد وفشل ذري في تسيير المدن الكبرى كالعاصمة الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة. كما أفلست سياسة شركات سياسة الثورة الزراعية كشركة "كهريف" التي راهنت على مدّ الكهرباء إلى بعد نقطة في الأرياف.

استخدم الرئيس الراحل **هواري بومدين Houari Boumédiène (1932 - 1978)**، أفكار المفكر الاقتصادي اليساريّ الفرنسيّ جيرارد **دوبرنيس Gérard De Bernis (1928 - 2010)**، لإنجاح فكرته حول الثورة الصناعية بالتزامن مع سياسة الثورة الفلاحية والثورة الثقافية، وكان الرهان على إنجاح فكرة **"الصناعات المصنعة" Industrial Manufacturing**، التي حولت الجزائر إلى مفخرة إفريقية، توصلت إلى إنشاء مصانع للمركبات الفلاحية والشاحنات والحافلات، بعد نجاح مصانع الحجار للحديد وأرزيو وسكيكدة لتكرير النفط، وتوصلت الجزائر إلى التصدير، واعتمد الرئيس بومدين على

[1]ـ موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى** (ترجمة: جورج سعد) (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات "مجد"، 1992)، ص. 51.

البترودولار كرأسمال لضمان تمويل هذه المصانع[1] ، ويبدو أنّ نظام "الحزب الواحد"[2] قد ساعد على إنجاح سياسات الرئيس بومدين وبورقيبة في تونس، نظرا لسيطرة الحكومة المركزية على سلطة القرار وبشكل غير قابل للمنافسة من المجتمعين السياسي والمدني معا.

لكن الرئيس الراحل **الشاذلي بن جديد** طوى ملف الاشتراكية وبدأ في تصفية التوجه الثوريّ للاشتراكيين، **و"تفكيك السياسات البومدينية Déboumédienisation"**، معلنا الالتحاق السريع للجزائر بالنهج الرأسماليّ لاقتصاد السوق، واستمرّ الرئيس بوتفليقة بعده، في التعويض السريع لحصيلة عقدي الثمانينيات "عقد المفاسد" والتسعينيات "العقد الإنسانيّ الضائع"، بسبب الأزمة الأمنية في العشرية السوداء.

أمّا التجربة النقابية للراحل **عبد الحقّ بن حمودة Abdelhak Benhamouda (1946 - 1997) (شهيد الحرية النقابية)**، فقد تميّزت باعتلائه منصب الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين **Secrétaire Général de l'UGTA** لعهدتين سنة 1990 و1994 [3]، عهدة شكّل العنوان الأبرز لها، الدفاع عن حقوق العمال، والدفاع عن هيبة الدولة ضدّ مشروع الأسلمة، نفس السيناريو الذي شهدته تونس بد ذلك بربع قرن بعد اندلاع ثورة (14 يناير 2011). فهل يحقّ للشعب استرداد سيادته رغم أنّ الديمقراطية أفرزت له مشروعا يهدّد هيبة الدولة؟، سؤال تطرحه الدراسات دون جواب نهائيّ، فالاتحاد

---

[1]-Abdelatif Rebbah, **HOMMAGE à DE BERNIS GRAND ÉCONOMISTE FRANÇAIS ET GRAND AMI DE L' ALGÉRIE, Socialgerie**, Stable URL:

<http://socialgerie.net/spip.php?article338>

[2]ـ مولود مراد محي الدين، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسة للمواطن: دراسة قانونية تحليلية مقارنة** (السليمانية: مطبعة سيماـ سليمانية، 2007)، ص. 183.

[3]-Malika Rahal , **Impossible Opposition: The Magic of the One-Party Regime**, The Stable URL:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/14890/impossible-opposition_the-magic-of-the-one-party-r>

العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام التونسي للشغل، وجدا نفسيهما في خندق واحد مع شعبيهما لإنقاذ الدولة والحرية في آن واحد. [1]

عانى الاتحاد الجزائري كثيرا من حقبة التسعينيات ودفع الثمن غاليا باغتيال أمينه العام، وكاد أن يستثنى من لقاءات المعارضة السياسية كما حدث في لقاءات اجتماع سانت ايجيديو 1994 من قبل الأحزاب السياسية المشاركة في ظلّ الأزمة. لكنّ يخلفه اليوم سيدي السعيد كأمين عام للاتحاد وممثل له في الحوار الوطني للعقد الوطني الجزائري، وهو دور مفاوضة على درجة عالية من الأهمية، بوصف الاتحاد ركنا رئيسا في التفاوض. [2]

خلاصة الفصل الأول:

توصلت الدراسة في الفصل الأول إلى وجود تشابه بين التجربتين النقابيتين في كل من تونس والجزائر، ممثله في كل من UGTA و UGTT، إذ تتشابه منطلقات التجربتين في فترة الاحتلال والمشاركة في النضال الوطني، وتأثير اغتيال الزعيمين فرحات حشاد في تونس وعيسات إيدير في الجزائر، وتحويلهما إلى أيقونتين من أيقونات الكفاح الوطني، غذ أدت تصفيتهما إلى التعريف بدور المفاوضة النقابية، التي تقترب مطالبها من المطالب الاستقلالية التحررية، فتأسّس الدور التاريخي للاتحادين في صراعهما مع السلطة قبل وبعد الاستقلال، إذ حاولت الأنظمة السياسية تطويع الاتحاد النقابي وجعله في علاقة عضوية مع السلطة السياسية، وهو ما تجسد في تجربة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA الذي كان في عهد الحزب الواحد شبه منظمة جماهيرية، وذراعا لحزب حزب جبهة التحرير الوطني أفلان FLN، ولم يتحول هذا الاحتواء إلاّ بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 1989.

---

[1]ـ أيمن أحمد الورداني، **حقّ الشعب في استرداد السيادة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص - ص. 166 – 199.

[2] ـ سيقرين لابا، **الإسلاميّون الجزائريّون .. بين صناديق الانتخاب والأدغال** (ترجمة: حمادة إبراهيم) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، العدد: 534، 2003)، ص-ص. 210-211

كان للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور بارز في محاوله الاستقلالية عن الحزب والمشاركة في لجنه إنقاذ الجمهورية بعد أحداث 1988، ثم جاء توقيف المسار الانتخابي عام 1992 وما تلاها من اغتيال الأمين العام عبد الحق بن حمودة الذي كان له دور بارز في وضع UGTA على رهان المحافظة على حقوق العمال، خاصة بعد تدهور الاقتصاد وما تلاها من تسريح العمال وغلق المؤسسات، إلا أن الإضرابات جعلت من الاتحاد قوة تفاوضية لا يستهان بها من طرف السلطة السياسية، التي أضحت تعتبره ورقة اجتماعية هامة، وتحسب حسابه في مختلف الترتيبات السياسية المستحدثة.

أما الاتحاد التونسي للشغل UGTT، فقد صارع من أجل استقلالية قراره مما جعل قياداته تتعرّض للسجن و الطرد من مناصب العمل، فقد تميز الزعيم الحبيب بورقيبة بشخصيه كاريزميه جعلت كل السلطات ممركزة في الحزب الدستوري، ومنع المشاركة في السلطة، أما مرحله زين العابدين بن علي، فقد كانت أسوأ مرحلة مرّ بها UGTT، بسبب مساعي الاحتواء والوصاية التي اتبعتها السلطة، ومع مرور السنوات، أدّت الثورة التونسية (14 يناير/جانفي 2011) إلى موجة ثورية فرضت على UGTT المشاركة الفاعلة في الحركة الشعبية عبر الاعتصامات والإضرابات. واضطرّ الاتحاد إلى التحوّل إلى قوة للوساطة السياسية ضدّ مشروعين متضاربين لـ: "أسلمة" و"علمنة" الدولة، على حساب استقرار المجتمع والدولة التونسية.

الفصل الثاني:

دور UGTA و UGTT في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتونس.

الفصل الثاني: دور UGTA و UGTT في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتونس

إنّ المفاوضة الجماعيّة التي تؤكّد عليها المنظمة الدولية للعمل مفاوضة تقنية على علاقة بتسهيل آليات الحوار بين العمّال وصاحب العمل وفق آليات ومعايير دولية تعطي لكلّ ذي حقّ حقّه، وينتج عنها تعزيز الثقة والبناء الدستوريّ في الدول، إضافة إلى تحقيق الجماعة النقابية لخبرة وتجربة تساعدهم على التحوّل غلى كوادر سياسية مستقبلا. غير أنّ المفاوضة التي دخلت فيها الاتحادات النقابية في كلّ من تونس والجزائر، اقتضت عملا جبّارا للدفاع عن هيبة الدولة، ضدّ مشروعات تأسيس أنظمة سياسية ناجمة عن الحصيلة الاقتراعية، دون المناقشة حول ما قد تؤدّي إليه الانزلاقات السياسية في المرحلة الانتقالية من تهديد أمن وأمان المجتمع من جهة، والتسبّب في إضعاف الدولة وفقدان هيبتها في المقابل.

المبحث الأول: الأزمة السياسية والاقتصاد-اجتماعية ومبررات تدخّل الجهاز النقابيّ.

يناقش الباحث اللبنانيّ **غسّان صليبي** 05 أفكار أساسية عن للقضايا النقابية العربية تخصّ: **(تبعية الاتحادات العامة للسلطة السياسية** "أبعد من نظرية العصا والجزرة"، **النقابات المستقلة كنموذج جديد وظاهرة مبحوثة، المشاركة الفعليّة في الانتساب والنضال النقابيّ، الديمقراطيّة التنظيمية والحرية الداخلية، تفوّق الحركات الاجتماعية على النقابات).** وقد عاشت النقابات في تونس والجزائر كلّ هذه الإشكالات والظواهر السلبية، ومنذ التأسيس، إلى الآن. [1]

[1]- غسّان صليبي، **الحركة النقابيّة العربية: آفاق بحثية** (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، مارس 2017)، الرابط الإلكتروني:

http://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20170328_labor_arabic.pdf

كان "الفساد" السبب الرئيسيّ للثورات الشعبية في تونس منذ ثورة الخبز عام 1984، التي استغلتها الحركة الإسلامية بشكل واضح لتأسيس هياكلها، مستغلة السياق الدوليّ والإقليميّ لما أصطلح على تسميته الصحوة الإسلاميّة، وقد انتبه الاتحاد العام التونسي للشغل إلى أنّ التحولات السياسية تفرض تحديات جديدة، منها صرامة القضاء حيال قضايا الفساد[1]، التي أعطت شرعية لبعض القوى السياسية لاستغلال هذا التحولات في صالحها، وفي مقدمتها الحركات الإسلامية، التي استغلّت ضعف الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT الذي كان "مواليا" خلال حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي كغيره من المؤسسات الضعيفة الأخرى وفي مقدمتها البرلمان والأحزاب السياسية[2]، وتحوّل الاتحاد العام التونسي للشغل من المظلة إلى حاضنة الثورة مجبرا[3]. كما أنّ بعض الدراسات التي تميل إلى دعم حقّ الإسلاميين في الوصول إلى السلطة، لاعتبارات عدّة، أولها العدالة الانتقالية، حيث حرم النظام السياسي التونسي خلال عهدي الرئيسين بورقيبة وبن علي الإسلاميين، باستخدام المقاربة الأمنية والقبضة الحديدية. [4]

أما محاصرة الفساد، فقد ظلّ القضية المؤجّلة في ظلّ تواطؤ غربيّ واضح، لما أصطلح على تسميته **الإحصائيات المضلّلة** [5]، عما يسمى المعجزة التونسية لنسبة النمو الخيالية التي

---

[1]ـ يعتبر المحامي الفرنسي الراحل جاك فيرجاس أنّ الغرض من الثورة في قطاع القضاء هو تطهير القضاء من المتماهين مع الفساد والممارسات السلطوية السابق للدكتاتورية، (أنظر: جاك فيرجاس، **جرائم الدولة: الكوميديا القضائية** (بيروت: دار عويدات، 2004)، ص. 178).

[2]ـ الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي: نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2005)، ص. 18.

[3]ـ إيان م. هارتشورن، يانيكه سترايمر، **الاتحاد العام التونسي للشغل والعمل في مرحلة انتقاليّة: من مظلّة إلى حاضنة** (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، أكتوبر 2017)، الرابط الإلكتروني:

https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20171003_tunisia_research_report_arabic.pdf

[4]ـ راغب السرجاني، **قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع، ط. 2، 2011)، ص. 87.

[5]ـ نيكولاي بو، كاثرين غراساي، **حاكمة قرطاج: الاستيلاء على تونس** (القاهرة: الدار المصرية العامة للكتاب، ط. 02، يوليو 2012)، ص. 147.

سجّلت معدّلات خياليّة، فعلى الرغم من معرفة المانحين الدوليين بأنّ الخواص يسيطرون على الاقتصاد التونسي ومقدّرات الشعب، غير أنّ الرضا الدوليّ عن أداء الاقتصاد التونسيّ ظلّ مثيرا للشكوك، ويعدّ أحد أهمّ أسباب انفجار ثورة (14 يناير 2011) المفاجئة. ومن الطبيعي أن يتحرّك الاتحاد العام التونسي للشغل بورقته الرابحة (مليون منخرط)، ليتحدّى القوى السياسية الناشئة، ويعبّر عن موقفه في مفاوضة الحكومة وتلافي التصادم معها قدر الإمكان، رغم أنّ تصريحات بعض الأحزاب الجديدة ومنها حزب نداء تونس الذي يقوده الرئيس الحالي الباجي قايد السبسي كانت تصبّ في دعم الاحتجاجات من خارج الاتحاد العام التونسيّ لشغل، و مع هذا الحزب الذي يرأس زعيمه الدولة الآن. [1]

عانت تونس بعد ثورة (14 يناير 2011) من اضطرابات كثيرة، فبعد اتفاق أحزاب الترويكا الحاكمة على تسيير الفترة الانتقالية، ونتيجة لضغوط الجماهير لممارسة تطهير سياسيّ لكلّ الرموز الموالية للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، قام الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بإصدار "كتاب أسود" لتطهير قطاع الإعلام[2]، تضمّن كشفا للعلاقة بين نقابة الإعلاميين ونظام الرئيس المخلوع بن علي، وكشف عن كيفيات احتواء الحكومة التونسية لنقابة السلطة الرابعة وتطويعها، غير أنّ هذا الكتاب لاقى استهجانا كبيرا وواسعا لأنّه جاء في شكل تصفية حساب من فصيل حزبيّ يحاول استغلال المرحلة الانتقالية للتموقع بشكل دائم بعد انتهاء الفترة الانتقالية وصدور دستور دائما للبلاد.

منذ سنوات، تنبّأ وزير أول من تونس بأنّ جيل الشباب في تونس ودول المغرب العربي، الذي تربّى في مدارس عصرية، يقتضي من الحكومات والأنظمة السياسية المغربية انفتاحا حقيقيا يقرأ حسابات تطوّر الشعب وذهنيات الشباب والطموحات المشروعة للشباب الجامعي، التي تتطلب تمكّن الساسة المعاصرين من خطاب الحجج العقلية (المنطق

---

[1]ـ محمد المختار القلالي، الطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قايد السبسي نموذجا** (تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012)، ص. 213.

[2]ـ المنصف المرزوقي، **منظومة الدعاية تحت حكم بن علي** (تونس: رئاسة الجمهورية التونسية، دائرة الإعلام والتواصل، 2013)، ص. 231.

الكرتزياني)، تلافيا لثورات الربيع المفاجئة[*]. لكنّ هذا الحلّ يصنّف في خانة الخطاب الديماغوجيّ لأنّ التدابير الأمنية كانت دائما تطغى على المقاربات العقلانية لمواجهة مطالب الشباب وانتظارات الجماهير. [1]

التزم الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT خطابه قبل ثورة (14 يناير 2011) بمبدأ إنشاء اقتصاد وطنيّ اشتراكيّ مستقلّ ومتحرّر من التبعية، كما هو موضّح في الفقرة "أ" من الفصل الثاني للنظام الداخلي للاتحاد الصادر عام 2007 [2]. كما أكّد في الفقرة "ب" من الدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من نفس الفصل، كما هو مؤكّد أيضا في القانون الأساسي للاتحاد الصادر عام 2002 [3]. ولولا ثورة (14 يناير 2011) لبقي الاتحاد في خانة الاحتواء كمظلة للسلطة، وقد تحوّل إلى حاضنة للثورة، وينتظر منه استقلالية أكبر خاصة بعد حصوله على **جائزة نوبل للسلام عام 2012.**

اختارت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية "الاقتصاد الموجّه" نظرا لاعتمادها مقاربة التسيير الاشتراكي الذاتي، ثم أعقبتها حكومة نظام الرئيس الراحل هواري بومدين بعد التصحيح الثوريّ عام 1965، بعمليات التأمين لأهمّ القطاعات السياديّة الاقتصادية، كقطاع المناجم عام 1966، وقطاع البنوك عام 1967، وقطاع المحروقات عام 1971. وأدّى تشييد مؤسسات عمومية قوية إلى اعتماد سياسات دولة الرعاية الاجتماعية، والدفاع عن حقّ المواطن/العامل في التوصّل إلى كافة حقوقه الاجتماعية كما تنصّ عليه الحقوق واللوائح الدولية، وتوفير كافة الاحتياجات للأسرة الجزائرية المستهلكة، من الخدمات العمومية وعلى رأسها الخدمات العمومية والسلع والخدمات ذات العلاقة بالحاجات الأساسية

---

[*]ـ هذا الوزير هو **محمد مزالي**، الذي شغل منصب رئيس حكومة في تونس في عهد الرئيس التونسي الراحل زين العابدين بن علي، وواجه تحولا كبيرة عرفتها تونس في اضطراباتها الخطيرة مطلع ثمانينيات القرن المنصرم، (أنظر: محمد مزالي، **نصيبي من الحقيقة: وزير أول في رئاسة بورقيبة يشهد** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص. 453.

[1]ـ الطاهر بلخوجة، **شهادة على عصر الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999)، ص. 291.

[2]ـ **النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل**، مصادق عليه من طرف الهيئة الإدارية الوطنية، تونس، (22-23 نوفمبر 2007، ص. 01.

[3]ـ **القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل**، مصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي، تونس، جربة (07-08-09 فبراير 2002)، ص. 01.

للمستهلك (المواطن). ومع مرور الوقت، ازدادت أعباء الدولة، التي تراكمت مسؤولياتها بشكل كبير مقابل غياب مصادر التمويل غير التقليدية، رغم التزام المواطن بدفع والجبايات والضرائب التي تساهم في دعم الميزانية العمومية، وبسبب اضطراب أسعار النفط الذي يعدّ المصدر الأساسيّ لضبط ميزانية السياسة العامة لتغطية الإنفاق العمومي، اضطرت السلطة المركزية إلى التفكير في وسائل بديلة لتجنّب الإفلاس الاقتصاديّ وغياب رأس المال الكفيل بتحريك عجلة التنمية وضمان استقرار نسبة النمو. وكلّما أبدت الحكومة المركزية رغبتها في التفكير في مقاربات بديلة لخفض النفقات العمومية، تدخّلت النقابات العمومية لدقّ ناقوس الخطر، والدفاع عن حقوق المواطن والمؤسسات العمومية ضدّ أية محاولة للتراجع عن المكاسب الاجتماعية المحققة، جدليّة صراع اعتياديّ وطبيعيّ من جهاز خصّص أولى اهتماماته لسياسات التكافل الاجتماعيّ.

ومع صدور المرسوم رقم: (242/80) المؤرّخ في: (1980/10/14)، الخاص بإعادة هيكله المؤسسات بغرض إدخال مرونة وإقرار اللامركزية في العمل للمؤسسات الاقتصادية، بدأت مشكلات التسيير تنجم عن انسحاب الدولة الراعية عن بعض التزاماتها الاجتماعية الضرورية، خصوصا مع ضغوط عصر الانفتاح على اقتصاد السوق. [1]

أدّى الارتهان للاقتصاد الريعيّ إلى تهديد موازنة السياسة العمومية بدء بالعام 1986، لذلك وجدت نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA أنّ توحيد العمال يفرض عدم الاتفاق مع السلطة على حساب العمال، فبسبب انهيار القدرة الشرائية للعمال، وصعوبة الحفاظ على مناصب العمل، بدأت بوادر أزمة اقتصاديه واجتماعية وسياسية بالظهور ومع دستور 1989، عرف UGTA ظاهرة تأكل "الشرعية"، مما فرض على بعض العصب العمالية الأخرى، الإعلان عن النقابات المستقلة، لضرب وجودها الاتحاد العمومي الكبير.

حاول الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد الحقّ بن حمودة الدفاع عن النظام الجمهوري وهيبة الدولة من خلال دعم الحكومة لرفض شروط البنك الدوليّ

---

[1]ـ عمار بوحوش، "بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات،" **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد: 03، المجلد: 04، (2004)، ص ص. 521– 527.

وصندوق النقد الدوليّ لخفض أعداد العمّال وتجميد التوظيف كسبيل لمواجهة الانهيار الاقتصاديّ الذي تسبّب فيه انهيار أسعار النفط.

ساهم ظهور القانون (14-90) المتعلّق بممارسة الحقّ النقابيّ، والقانون (11-90) المتعلّق بعلاقات العمل، في ضمان مكتسبات عمّاليّة خاصة كحقّ الإضراب والمفاوضة وحقّ عقد الاتفاقيات الثنائية، لذلك اتجهت قيادة UGTA إلى فرض هيكلة شبكية للنقابات في كلّ المؤسسات العمومية ، كما دافع عن وجوده في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 1990، ليضمن تواجده في مواقع التمثيل الشبكية العمودي والأفقي في النسيج الاقتصادي والإداري للدولة، لكسب ثقة السلطة في إيجاد حلول للأزمات المطروحة والمشاركة في تهدئة الجبهة الاجتماعية، التي لم ترق لها سياسات الإصلاح الاقتصاديّ المصحوبة بالمشروطية الدولية من الخارج.[1]

أما في تونس، فقد ركّز الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT على الحوار مع الشركاء السياسيين أثناء المرحلة الانتقالية بعد ثورة (14 يناير 2011)، مدافعا عن مفهوم "العدالة الاجتماعية" كرهان نقابيّ في المفاوضة الجماعيّة، وكانت اجتماعاته الرفيعة مع الحكومة وأرباب العمل (الأعراف)[*]، سببا في ضمانه حوارا دائما مع الشركاء، مما أهلها إلى رفع السقف للمطالبة برفع الأجور فيما بعد، وبطريقة مطّردة، كان آخرها زيادة الأجور في خريف عام 2015، رغم أنّ الاقتصاد التونسيّ يشهد أزمة اقتصادية حادّة اقتضت عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدوليّ لتنظيم وصول ودائع الدول المانحة في فترات متتابعة. وفي ظلّ هذا الظروف، لم تجد تونس سوى الحوار مخرجا من أزماتها الاقتصادية، وساعدت منظمة العمل الدولية في دعم الاتحاد العام التونسي للشغل في حوراه مع الحكومة وأرباب العمل، مما سهّل التوصّل إلى ميثاق اجتماعي في (يناير 2013)، دعما للاستقرار الاجتماعي والتوازن الوطني.

---

[1]ـ الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد: 25، العدد الثاني، (2009)، ، ص ص. 225 – 283.

[*]ـ يقصد بهم الطبقة البرجوازية الوطنية غير المتورطة في الفساد، (أنظر: راغب السرجاني، **قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع، ط. 2، 2011)، ص. 87.)

المبحث الثاني: أشكال وتمثّلات المفاوضة السياسية UGTA (1988-1996).

عانت UGTA من الأزمة الأمنية بفقدانها لرئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين الفقيد عبد الحقّ بن حمودة، والعديد من القيادات النقابية في ما يصطلح الباحث الجزائريّ إلياس بوكراع تسميته "سنوات الرعب"[1]، لم تلغي تلك التجربة خبرة الاتحاد في مفاوضة السلطة، بل على العكس تماما، كانت تجربة لها الكثير من الدروس، الأخطاء والنجاحات المحقّقة، فقد أصبح الاتحاد الجزائري للنقابة الأبرز محطّ نقد وطنيّ وسياسيّ من القوى السياسية التي تطالب بابتعاده عن الشأن السياسي، كما تنصّ قوانين وزارة الداخلية، والتزامه التخصّصيّ في المجال النقابيّ للعمل. غير أنّ نجاح مبادرة "المصالحة الوطنية" التي بدأت على مناسبتين بمبادرة الوئام المدني عام 2000، وميثاق المصالحة والسلم علم 2005، استدعيا الاتحاد للوقوف إلى جانب برنامج رئيس الجمهورية، وهو ما يعكس تناقضا واضحا في دعوة الاتحاد باستمرار بالوقوف إلى جانب أحزاب الموالاة.

شكّلت مبادرة وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل لفتح رأسمال شركة سوناطراك في مشروع القانون الذي عرض على رئيس الجمهورية عام 2005، مناسبة لمطالبة الاتحاد العام للعمال الجزائريين رئيس الجمهورية بحسم الأمر، وكان خطاب الرئيس بوتفليقة الذي أكّد فيه إعادة تأميم النفط الجزائريّ مرة أخرى، برفض تمرير مشروع قانون الوزير السابق شكيب خليل، نصرا جديدا للاتحاد العام UGTA، على الرغم من منافسة زعيمة حزب العمال السيّدة لويزة حنون لاتحاد، بزعمها أنّها أوّل من نادى بإلغاء القانون.

كما كان موقف الاتحاد الجزائري UGTA حاضرا بقوة في احتجاجات الزيت والسكر مطلع العام 2010، والتي شكّلت منطلقا لثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وانتهت التحقيقات إلى أنّ أسعار الزيت والسكّر مفروضة من السوق الدولية. وتكرّرت بعدها ازمات وأزمات منها على سبيل المثال مشكلة التنقيب عن الغاز الصخري في عين صالح وغيرها من المشكلات المتعاقبة، آخرها عام 2018 والتي اضطر

---

[1]ـ إلياس بوكراع، **الرعب المقدس** (ترجمة خليل احمد خليل) (الجزائر - بيروت: ANEP- دار الفاربي، د. ت)، ص. 123.

فيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين للتنديد بدور النقابات المستقلة بالضغط على الحكومة من خلا الإضرابات التي شهدها قطاعان حسّسان (قطاع التربية وقطاع الصحة).

تتمثّل قدرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على المفاوضة الجماعية، في قدرته على الانتشار والتواجد الوطنيّ في كلّ أقطار الوطن، ويمكن قياس تأثيره من خلال المؤشرات التالية في بعض القطاعات:

ـ وجوده في مفاوضات العقد الوطنيّ حول تحديد الأسعار، وتسقيف أهمّ السلع المدعومة لدعم المستهلك، ساهم في تمثيل المواطن، والعمال، وإضفاء شرعية على الاتفاقات المعقودة، وتثمين الخبرة النقابية في الدفاع عن المواطن والأسرة الجزائرية.

ـ وجوده في مفاوضات التشريع النقابيّ والمؤسسي في داخل شركة سوناطراك يؤكّد على دورها الهام في الدفاع عن الثروات الوطنية، بوصفها قطاعا سياديّا، والدليل أنّ خطاب عام 2005 الذي أقرّ فيه رئيس الجمهورية على الحفاظ على شركة سوناطراك ضمن القطاعات السياديّة للقطاع العموميّ، خيار يحقّق "الإجماع الوطنيّ".

ـ وجوده في مفاوضات قطاعي التربية والصحة، من خلال الدفاع عن موقف UGTA مقابل النقابات المستقلة مثل الكنابست وأناباف في قطاعي التربية، أو نقابة الأطباء المقيمين في قطاع الصحة، يدل على محاولة الاتحاد فهم واستيعاب الموقف من الإضراب، و على شرعية هذه الوقائع، ضمن الأطر الرقابية التي تتيحها منظمة العمل الدولية، والملاحظ أنّ المنظمة كانت معارضة لمواقف النقابات المستقلة.

يتأكّد لنا من هذه المواقف، وغيرها، أن الاتحاد العام للعمّال الجزائريين ملتزم بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وهو يؤكّد حضوره كلّ مرّة من خلال قدرته على المفاوضة الجماعية، وهنالك تاريخ عريض من التجارب في قطاع النقل مثل نقابة عمال الجزائرية للطيران، نقابة الأساتذة الجامعيين، نقابات عمّال المصانع، وغيرها من النقابات المنضوية تحت لوائها، لكن UGTA لا يستطيع أن يدعو الحكومة إلى عدم الاعتراف بالنقابات المستقلة عن القطاعات العمّاليّة التي لا تتبع إطاره المؤسسيّ.

المبحث الثالث: دور UGTT في المفاوضة خلال المرحلة الانتقالية (2010-2014).

تأسّست تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل بعد نيل الاستقلال على موازاة سياسات الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، الذي سعى إلى تطويع الاتحاد النقابي العمومي، والتفرّغ لبناء دستورّ أحاديّ لا يقبل تعددية الرأي، تجنّبا للحراك الحزبيّ الإسلاميّ، نتيجة رغبة الرموز الإسلامية إنشاء أحزاب سياسية معارضة للنظام السياسي.[1]

الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة استمدت شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية، وأثناء مختلف مراحل التحول الديمقراطي الذي عرفته تونس بعد ثورة (14 يناير 2011)، راهن الاتحاد النقابيّ المركزيّ على عملية تتكون من ثلاث مراحل للتخلص من النظام السلطوي: **(مرحلة التحرير، ثم مرحله التحول الديمقراطي، ثم مرحله تدعيم الديمقراطية)**، وهو ما يطرح السؤال حول العلاقة بين المنظمات النقابية والتحول الديمقراطي، خصوصا في سياق الثورة التونسية التي انطلقت من المناطق الداخلية الأكثر تهميشا، وفقرا، ويعبّر عن القوى المسحوقة "البروليتاريا" في صراعها ضد القوى البرجوازية المستغلة لها، مما أتاح للاتحاد النقابي المركزيّ، تقديم جهازه كممثل للمهمّشين، معلنا عن تبنّيه للمضمون الاجتماعي للثورة.[2]

انتقل الاتحاد العام التونسي للشغل من وصفه بـ:"القوة الضاربة للحزب الحاكم" في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي[3]، إلى صراعه ضدّ سياسات الخصخصة التي فرضتها ظاهرة العولمة والانفتاح على اقتصاد السوق، وهو ما جعل الحكم مبهما على الاتحاد، بسبب وقوفه في منطقة رمادية بين الازدواجية والمراوحة، أي بين مسانده النظام والوقوف ضده، وهو ما خلق فجوه بين القواعد والقيادة.

---

[1]- Sophie Besis, Souhayr Belhassen, **BOURGUIBA** (Paris- Tunis: Alyazard, 1989), p. 293.

[2]ـ إيان م. هارتشون، يانيكه سترايمر، "الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في مرحلة انتقاليّة،" **تقرير بحثيّ**، بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، (كانون الثاني/يناير 2016)، الرابط الإلكتروني:

<https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20171003_tunisia_research_report_arabic.pdf>

[3]ـ الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي: نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2005)، ص. 18.

والجدير بالذكر انه في عام 2008 لم يوفّق الاتحاد النقابي UGTA في أحداث الحوض المنجمي في الريف، لأنّه لم يدعمها ولم يقم بمساندتها، وهو ما أفقده المصداقية، لكن مع ثوره (14 يناير 2011) أصبحت الثورة نقله نوعية في موقف الاتحاد العام التونسي للشغل، كما توضح التصريحات مضامين الوثائق الصادرة عن مسؤوليه، وبدأ يطالب بالإصلاحات ويدعو للتظاهر ضد النظام. وبنجاحه في استغلال "المشروعية الثورية"، نجح الاتحاد في إجبار حكومة الباجي قايد السبسي على تحقيق المطالب الاجتماعية، وهو دور جديد أتاح للاتحاد التحول إلى قوة سياسية مختلفة، فنتيجة لضعف مؤسسات الدولة وهشاشة المنظمات النقابية الأخرى، أضحى الاتحاد النقابي أول قوة سياسية في البلاد، لم تنجح النقابات المحدثة بعد الثورة في مجاراة قوته خلال فتره الانتقال الديمقراطي، ويمكن القول أنّ الاتحاد التونسي للشغل قد نجح في التحوّل إلى **"قوة توازن/ force d'équilibre "**، وليست **"سلطة مضادة/ contre-pouvoir "**، بسبب التصادم بين القوى السياسية.[1]

تشكو تونس اليوم تراكم الانتظارات الجماهيرية والمظالم المتقادمة، للعديد من المناطق المهمّشة التي لم تستطع أن توصل صوتها في زمن الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لكنّ نفس المناطق التي تعاني حالة اللامساواة المكانية، أضحت اليوم محطّ تنافس حزبيّ كبير، لذلك تخشى الأحزاب الكبرى أن تستغلّ قضايا المهمّشين في صراع مشروعي "العلمنة" الليبراليّ أو "الأسلمة" الثيوقراطيّ، على حساب هيبة الدولة ورفاه المواطن، فما تعيشه تونس من ضائقة اقتصادية، لا يمكن أن تغطّيه منح الدول الداعمة للاقتصاد التونسي وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوربيّ التي تخشى انهيار الدولة التونسية وأمواج الهجرة غير الشرعية، وما يزيد الأمور صعوبة، صراع القوى السياسية الوطنية التونسية على حساب المواطن والوحدة الوطنية، وغالبا ما تكون حكومة التكنوقراط الحلّ السحريّ لضمان عدم إفلاس الاقتصاد التونسيّ، وقد تكرّر هذا الأداء في تجربة حكومتي، المهدي جمعة، ويوسف الشاهد الذي يتولى إدارة الحكومة التونسية وشؤون البلاد بصلاحيات دستورية، الآن.

---

[1]ـ عفيفة المنعي، "الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي،" **ورقة تحليل سياسات**، باريس: مركز مبادرة الإصلاح العربي، (كانون الثاني/يناير 2016)، الرابط الإلكتروني:

<https://www.arab-reform.net/ar/file/1063/download?token=pCiPeMLR>

المبحث الرابع: دور حقوق الإنسان والمقرطة في تطوير العمل النقابيّ الجزائريّ والتونسيّ.

يؤكّد الباحث عصمت عبد المجيد أنّ مقاربة **الوكالة والتمثيل والنيابة** مقاربة تخصّ الدور التشريعيّ والتجربة النيابية للبرلمان[1]، غير أنّه لا ينكر أنّ هيئات المجتمع المدني الرديفة للمجتمع السياسيّ، تستطيع أن تحصل على هذا الدور، لكن بطريقة غير رسمية، تعبّر بها عن صراع الشرعية مع المشروعية، أو المنافسة بين "ما يجب أن يكون" ضدّ ما هو كائن"، خصوصا عند عجز المجالس المنتخبة عن أداء دورها المطلوب وفق مقاربة "الديمقراطية التوافقية"، لذلك غالبا ما تكون **الشاورية والتساهمية والتداولية والتشاركية** الأدوار المفترضة لهيئات المجتمع المدنيّ ومنها النقابات، لأداء دورها الذي ينطلق من مقاربتي (الحقّ في التعبير، حقوق الإنسان والمواطنة)، إضافة إلى التخصص النقابيّ، للتعبير عن حقّها لعب الدور الوظيفيّ الدستوريّ المكفول في التشريعات الوطنية والدولية[2]، ضمن بنية وهيكل النظام السياسيّ ككلّ، أو حتى دورها كجهاز معارض يقوم بلعب دور "السلطة المضادة" حين يتعلّق الأمر بالدفاع عن حقوق العمال.

يؤكّد دور المجتمع المدني -خاصة النقابة-على مسألة تجنيب المجتمع النزاعات الأهلية المهدّدة للاستقرار الاجتماعي[3]، وعلى المجتمع المدني عامة والنقابات خاصة، تأكيد عدم تسييس دورها، وخصوصية أدائها المؤسسيّ والوظيفيّ "غير الربحيّ"، وبأنّها جزء من رأس المال الاجتماعي الذي يفرّقها عن القطاع الخاص. غير أنّ من حقّ النقابات تقديم كوادرها باعتبارهم "خزينة وطنية" للإطارات المفاوضة، القادرة على الانتقال من المجتمع المدنيّ إلى المجتمع السياسي، فنظرا لكفاءة النخب النقابية وتجربتها التفاوضية، فهي البديل المفضّل لتجديد الطبقة السياسية حين تعجز الأحزاب السياسية عن تقديم برامج بديلة لحلّ

---

(1)ـ عصمت سيف الدولة، **النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية** (القاهرة: دار الموقف العربي، د. ت)، ص. 75.

(2)ـ سربست مصطفى رشيد أميدي، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية ـ سياسية ـ تحليلية ـ مقارنة** (أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011)، ص. 197.

(3)ـ مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانات والتحدّيات** (ترجمة: يوسف حجاي) (برلين: مركز بحوث برغهوف **Berghof** للإدارة البنّاءة للنزاعات، 2009)،

الأزمات، أو تفرض أزمة تآكل شرعية الأداء الحزبيّ واقع الانسداد المؤسسيّ الذي يقتضي إشراك عناصر جديدة تضمن معالجة الأزمة السياسية بطريقة أكثر فعالية.

كما أنّ تطوّر مفهوم المواطنة، وتطوّر المفاهيم الدولية والعالمية لحقوق الإنسان، أضحت تربط حقوق الإنسان كباقة من الحقوق المترابطة غير القابلة للتجزئة، وهو ما يقتضي انخراط الهيئات النقابية في كلّ المبادرات والجهود الدولية لتطوير العمل النقابيّ، بوصفه عملا حقوقيّا محضا.

فرضت تحولات الربيع العربي أو ما أصطلح على تسميته عصر "الوعود الدستورية"، التغيير الدستوريّ في تونس بصدور دستور (يناير 2014)، وصدور الدستور الجزائري في (فبراير 2016)، وقد رسّخ كلاهما الحقّ النقابيّ كحقّ دستوريّ، غير أنّ واقع العمّال وتراكم مشكلاتهم رغم دسترة حقوقهم، لا يزال يطرح عدّة انشغالات، تغيب عن أجندة الحركات النقابية بطريقة متناقضة ومدهشة، فبعض الأحزاب السياسية أو الجمعيات الوطنية أو النقابات المستقلة، قد تبدو أكثر اطّلاعا على واقع العمّال في مختلف مناطق الوطن، أكثر من الاتحادين النقابيين العموميين UGTA و UGTT، وهو ما يدلّ على المشكلات التالية:

ـ غياب "التواصل المؤسسي" وعدم التعاون الحكومي، كآلية للإنذار المبكّر، سواء حول أوضاع العمّال، أو تهميش المناطق الفقيرة أو تفاقم الأوضاع الصحيّة والغذائيّة للمستهلك، وهو ما يقتضي الانتباه الدائم لمثل هذه المشكلات العميقة.

ـ عدم استمرارية الاهتمام النقابيّ بالقضايا العمالية في القطاعات الحساسة، وهذا راجع لعدّة أسباب، منها ظاهرة صراع (الإداري والنخبويّ والمنتخب)، عدم تعاون الجمعيات التي تقوم بإعداد تقارير الظلّ المضادة لتقارير الحكومات، أو انفجار أوضاع غير مرئية للعمال، لا يمكن التحكّم فيها بطريقة فعالة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوعي النقابيّ بتأثير مسائل حقوق الإنسان، مسألة معقّدة، وتفضح غياب التأهيل والتجنيد المدنيّ والسياسيّ، وبطريقة غريبة؟.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلت الدراسة في الفصل الثاني إلى النتائج العلمية التالية:

ـ أنّ الاتحادين العماليين العموميين في تونس والجزائر UGTA و UGTT ملتزمان بدور المفاوضة الجماعية، بوصفه دورا وظيفيا بنيويا يحمل بعدا مؤسسيا، مفروضا، يستجيب إلى التحولات الداخلية والمواثيق الدولية في وقت واحد، إذ تفرض المنظمة الدولية للعمل آليات الحوار بين العمّال وصاحب العمل وفق آليات ومعايير دولية.

ـ أنّ الاتحادين العماليين العموميين في تونس والجزائر UGTA و UGTT يمتلكان خبرات متعددة **من (المفاوضة الجماعية، الشاورية والتساهمية والتداولية والتشاركية، الوكالة والتمثيل والنيابة، السلطة المضادة والمعارضة)**، وتدلّ خبراتهما على قدرة مناضليهما على ولوج المجال السياسي، من خلال الأحزاب، أو عبر تحوّل النقابة نفسها إلى حزب سياسيّ يحمل برنامجا انتخابيا قابلا للمنافسة الانتخابية. وهنا يصبح تأثير المنخرطين والمنتسبين للاتحاد النقابيّ ورقة رابحة في يد القيادات الحزبية، وقد يكرّر تجارب دولية وصلت فيها اتحادات نقابية إلى السلطة، بشرعية الصناديق الانتخابية.

ـ أنّ الاتحادين العماليين العموميين في تونس والجزائر UGTA و UGTT ركنان أساسيان في مفاوضات العقد الوطنيّ حول تحديد الأسعار، وتسقيف أهمّ السلع المدعومة لدعم المستهلك، تمثيل المواطن والعمال، وإضفاء شرعية على الاتفاقات المعقودة، وتثمين الخبرة النقابية في الدفاع عن المواطن والأسرة. وغيرها من المواقف الهامة التي تؤكّد دوره الأساسيّ في ضمان الاستقرار المجتمعيّ والدفاع عن هيبة الدولة.

الفصل الثالث:

عيوب العمل النقابيّ التونسي والجزائريّ ومستقبل دوره في ضوء التحولات الدولية

الفصل الثالث: عيوب العمل النقابيّ التونسي والجزائريّ ومستقبل دوره في ضوء التحولات الدولية

توطئة:

دخلت تونس في حقبة تحوّل إقليميّ فرضت تغييرا دستوريّا عميقا كان له نتائج اقتصادية وخيمة، في بلد عرف أكثر من ثورة اجتماعية ضدّ غلاء المعيشة، مكرّرا ما حدث في ثورة الخبز عام 1984 في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، فيما كانت ثورته عام 2011 ضدّ القبضة الحديدية الأمنية لنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وكان التهميش السبب للانتفاض ضدّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصاديّ للمجتمع التونسيّ في المناطق المهمّشة والتي لم تنل نصيبها المستحق من التنمية.

يمكن طرح السؤال التالي عن الحراك النقابيّ في دول الربيع العربي ومنها الحالة التونسية المبحوثة، كيف أدّت الثورات العربية إلى صعود اليمين من الأيديولوجيات الإسلامية ولم يحدث تغييرا أيديولوجيا على التجربة النقابية التي تميل إلى أسلوب النضال اليساريّ؟[1]، ولماذا تحاكي التجربة التونسية التجربة الجزائرية في صراع اختياري "الأسلمة" و"العلمنة" على حساب الاستقرار السياسي؟، وما هو موقع النقابتين العموميتين من هذا الصراع، وهل سيستمر مستقلا أم أنه قد يتغيّر.؟

سيعالج هذا الفصل دور الاتحادين النقابيين UGTA وUGTT في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كلّ من تونس والجزائر، في ضوء ضغوط السياسات الرأسمالية الدولية المتحكّمة في القوانين العالمية للاقتصاديات المفتوحة، أو ما يمكن تسميته الاقتصاد السياسي للتنمية في ظلّ اعتماد قيم اقتصاد السوق المفتوح، والتي تهدّد سيادة الدول وترهن مقدرّات الشعوب وقد تشكل تهديدا لوحدة الدول أيضا. [2]

---

[1]ـ سهيل الحبيّب، **المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حرك الثورات العربية.. مقدمات في استئناف المشروع النقديّ للأيديولوجيا العربية المعاصرة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014)، ص. 99.

[2]ـ سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين** (ترجمة: فهيمة شرف الدين) (بيروت: دار الفارابي، 2002)، ص. 65.

المبحث الأول: نقد دور UGTA وUGTT في التجربتين: الايجابيات والسلبيات

رغم أنّ تونس والجزائر عرفتا تجربة حريّة مميّزة خلال ظروف زمنية معينة، غير أنّ كلفة الانتقال الديمقراطيّ كانت مكلفة جدا، فكلّ أزمة سياسية تعني غياب التوافق وتعطيل الإصلاحات، كما أنّ المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدوليّ لم تكونا رحيمتين مع البلدين، مما فرض على UGTA وUGTT التدخّل في النقاشات السياسية للمساهمة في تحقيق الوفاق الوطنيّ، كلما تأكد لها أنّ بلوغ الإجماع أصبح أكثر من مستحيل، خصوصا عند ازدياد التدخلات الخارجية ومحاولات استقطاب القوى الدولية الكبرى للقوى السياسية المؤثّرة فيها. [1]

يتساءل الفيلسوف أيريش فروم: **"هل نعيش ظاهرة الخوف من الحريّة"**[2]، فحتى في الدول المتقدّمة التي عرفت تجارب ديمقراطيّة عريقة، كانت الانتخابات سببا في حدوث انقسامات اجتماعية خطيرة مهدّدة للوحدة الوطنية، لذلك اتفق المفكران العربيان جيلبير أشقر وعبد الإله بلقزيز على أنّ **"خيبات الربيع العربي"**[3]، أدّت إلى إحداث تراجعات مختلفة على العديد من الأصعدة في المجتمعات العربية، وأهمها تراجع سيادة هذه الدول، تراجع هيبة الدول، تراجع الحريات وأوضاع حقوق الإنسان، ترحيل حلّ مشكلات الفقر والتهميش إلى ما بعد الفترة الانتقالية. [4]

تقول الدراسات التخصصية أنّ ضعف العمل النقابيّ ينجم في الغالب عن **غياب الديمقراطية الداخلية في التجمّع النقابيّ المفاوض**، فالملاحظ هو أنّ UGTA وUGTT قد واجها خلال الفترات الانتقالية في تونس والجزائر، حملة تشكيك شرسة في مصداقية دورهما، مما اقتضى توضيح وتأكيد شرعية القيادة النقابيّة في كلّ مرّة.

---

(1)ـ آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية.. مفهومها ونماذجها** (ترجمة: شاكر الأنباري) (أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص. 32.

(2)ـ إيريك فروم، **الخوف من الحرية** (ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد) (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تشرين الثاني 1972)، ص. 55.

(3)ـ عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات.. في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص. 305.

(4)ـ حبيب العايب، **دراسة ميدانية حول قضايا التهميش في تونس: حيّ السيدة المنّوبيّة وحي رزيق نموذجا** (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2012)، ص-ص. 30-32.

وعلى الرغم من حصول النقابة التونسية على جائزة نوبل للسلام نظير دورها التاريخيّ في مقاومة مشروع "أسلمة الدولة التونسية"، إلاّ أنّ تغيير القيادة عبر الدعوة إلى انتخابات داخلية في التجمّع النقابيّ الرئيسي الاتحاد التونسيّ للشغل، شكّل ضرورة حتميّة لتأكيد وضع الاتحاد، رغم حصوله على جائزة نوبل، فقد كان الاتحاد UGTT الراعي الأول والقائد في مبادرة الوفاق والحوار الوطنيّ الرباعيّ، مع ذلك فقد كانت مسألة تعزيز الشرعية على المحكّ، لأنّ تأكيدها أدّى إلى تغيير، وليس إلى تأكيد الاستمرارية.[1]

أهمّ ما يؤخذّ على الاتحادات النقابية في تونس والجزائر، ظاهرة **التداخل بين العمل النقابي والعمل السياسي وضعف النضال النقابيّ وضعف المؤسسة النقابية، سيطرة قدماء النقابيين، خدمة الحزب السياسي من خلال العمل النقابي، واختراق النقابات من طرف أجهزة السلطة.** وتمكّنت هذه الأسباب من إضعاف UGTA وUGTT خلال أوقات السلم أكثر من أوقات الأزمات، التي كانت مفيدة بالنسبة للاتحادين، لأنهما تحتكران تمثيل ملايين التونسيين والجزائريين المنضويين ضمن القوة الإنتاجية والكتلة الأجيرة، والقوة التصويتية (الاقتراعية) المغرية للأحزاب السياسية والسلطة.

لكن، ورغم السلبيات الكثيرة لأدوار نقابتي UGTA وUGTT إلاّ أنّ كلّا منهما أصبح ورقة صعبة في معادلة العقد الاجتماعي الجديد في كلّ تونس والجزائر، عقد اجتماعيّ يضمّ السلطة المركزية (الحكومة) أرباب العمل (رؤساء المؤسسات العمومية وشركاء القطاع الخاص) والنقابة العمومية UGTA وUGTT. هذا العقد الاجتماعي يقدّم التزامات سنوية بالدفاع عن حقوق العمال بوصفهم مواطنين، كتلة أجيرة، قوة تصويتية، أسر من العائلات التي تعتمد على الدولة الراعية، بوصفهم مستهلكين.

---

[1]ـ أحمد محمد مصطفى، حياة اليعقوبي، **الدور السياسي للنقابات العمّاليّة العربي في ظلّ ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابيّ قبل وأثناء وبعد الثورات** (برلين: منشورات منظمة فريديرتش ايبرت شتفتونغ Frederich Ebert Stiftung، المشروع النقابي الإقليمي، يناير 2015)، الرابط الإلكتروني:

http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13449.pdf

يعتبر اتحادا UGTA وUGTT فاعلين سياسيين مؤثّرين في كلّ من تونس والجزائر، وما يعيشه البلدان اليوم من تحولات لها علاقة بالضغوط الرأسمالية العالمية يؤكّد استمرار الدور الحيويّ للاتحادين في المستقبل، وهو ما يدافع عنه المفكّر المصريّ الماركسيّ سمير أمين، ورهان عليه، لتحوّل النقابات الوطنيّة من المفاوضة والمحاولة، إلى الدخول إلى المسرح السياسيّ والمنافسة على السلطة عبر الانتخابات، لعلها تتمكن من الوصول إلى السلطة كما حدث في عدّة دول في العالم.[1]

المبحث الثاني: اقتصاد السوق الرأسمالي وظاهرة تغوّل القطاع الخاص.

شكّل صراع النقابات العمّالية في كلّ الدول ضدّ الرأسمالية العالمية وسلطة الأفراد على الجماعات والشعوب، أحد أهمّ الرهانات المحيطة بالدور المؤسسيّ للحركات النقابيّة على مستوى المجتمع السياسيّ، على اعتبار أنّها جزء أساسيّ من المجتمع المدنيّ، وقد وصلت بعض الحركات النقابيّة إلى السلطة عبر الانتخابات كما حدث في نموذج **ليش فاليسا Lech Walessa (1990 - 1995)** السياسي والنقابي البولندي الحاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1983، ونموذج جورجي **ديمتروف Georgei Dimitrov**، **النقابي البلغاري** الكبير. وهذا يدلّ على إمكانية وصول الحركات النقابيّة للسلطة واستغلال ضعف أو تآكل شرعية الأحزاب السياسية، وازدياد نفوذها الجماهيري.

لا بدّ من التذكير أولاً بالأيديولوجيات الاشتراكية الماركسية بفروعها وتطبيقاتها اللينينية العمّالية والماويّة الفلاحية إضافة إلى الأيديولوجيا التروتسكيّة، قد راهنت على الوصول على السلطة عبر آليات منافستها على امتلاك الأكثرية (الأغلبية) كما يسميها الباحث السياسي الأمريكي **روبرت دال**[2]. فقد **نشأت الفلسفة الماوية Le Maoïsme**، باعتبارها تيارا أيديولوجيا فلسفيا من تجربة **ماوتسيتونغ Mao Zedong (1893 -1976)** في

---

[1]ـ سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة** (ترجمة: فهيمة شرف الدين، سناء أبو شقرا) (بيروت – الجزائر: دار الفارابي، ANEP، 2003)، ص - ص. 169 – 177.

[2]ـ روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث** (ترجمة: علا أبو زيد) (مراجعة: عليّ الدين هلال) (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط .05، 1993)، ص. 153.

الصين، و تتميز **الايدولوجية الماوية Idéologie maoïste**، بالتركيز على الاستقلال الوطنيّ، الاعتماد على القوة الذاتية، التنمية المتوازنة بين الصناعة والفلاحة "السير على قدمين"، وتوزيع الأراضي على الفلاحين لإنهاء فساد القطاع. فالمزج بين نجاح العمالة التونسية والجزائرية في فرنسا في العمل النقابيّ، والاعتراف بالقوة الكامنة للفلاحين التونسيين والجزائريين، كانت رهان العديد من الرموز الماوية بتونس والجزائر، ومنهم في الجزائر على سبيل المثال: (محمد بوضياف، مصطفى الأشرف، زهرة بيطاط ظريف، زهراء سلامي، الروائيّ أمين زاوي... وغيرهم. أما التجربة البلشفية اللينينية العمّاليّة فهي معروفة بفكرتها التي تقوم على الاستقطاب والهيمنة، عكس **الفلسفة التروتسيكة Trotskisme**، التي تنطلق من خلاف **ليون تروتسكي Léon Trotski (1879 - 1940)** مع جوزف ستالين، حول تطبيق الماركسية في الاتحاد السوفياتي السابق، إذ يجب على الاشتراكية أن تكون أممية بتحالف ثوري بن العمال والفلاحين وليس بجبهة شعبية، وأن تستبق انهيار الرأسمالية بعمل ثوريّ. ورغم التطبيقات المختلفة لنماذج الماركسية الاشتراكية للاقتصاد الموجّه، بوصفها نماذج سياسية قابلة للنمذجة والمحاكاة عبر آلية الاستقطاب الأيديولوجيّ، إلاّ أن المفكّر الاقتصاديّ المصريّ **جلال أمين** يقول أنّه لا توجد أدلة على إفلاس الاشتراكية وانتصار الرأسمالية اليوم، إفلاس نظام التخطيط وانتصار اقتصاد السوق، إفلاس القطاع العام وانتصار القطاع الخاصّ، فتحوّل النموذجين الصينيّ والروسيّ المنخرطين اليوم في اقتصاد السوق الرأسماليّ، يؤكّد أنهما نجحا بالأساس في تجربتهما الرأسمالية الجديدة، بفضل التخطيط الاشتراكي. كما أنّ القول بنهاية الإيديولوجيا هو خطأ لأنّه الإيديولوجيا تعني فلسفة الحياة وطريقة التفكير وفق نسق معين من القيم. أما في التجربتين التونسية والجزائرية، فهما تدلاّن على أنّ الاتحادين النقابيين **UGTA و UGTT**لا يزالان يستخدما نفس الهياكل وآليات العمل النقابية التي اعتمدتها النقابات في التجارب النضالية الماركسية، كما أنّ القوى السياسية الليبرالية والإسلامية في كلّ من تونس والجزائر، أقرّتا بأنّ الحركات الشيوعية والاشتراكية أكثر قدرة منها على ممارسة العمل النقابيّ باحترافية للدفاع عن حقوق العمال على الصعيدين المحليّ والدوليّ، الأمميّ والعالميّ.

يميل الباحثون إلى توظيف ما يسمونه بمؤشرات توكفيل نسبة إلى المفكّر السياسي **ألكسيس دو توكفيل Alexis De Tocqueville** عن الديمقراطية، خاصة في حالات التنافس السياسيّ التي يصبح فيها العنف وسيلة أساسية لدعم الرهان السلطويّ لدى أكثر من قوة سياسية [1]، وقد شهدت كل من تونس والجزائر أزمة صراع سياسي كان للعنف فيه دور مؤثّر، تسبب في إضعاف وتهديد دور النقابات العمومية، وممارسة الضغوط عليها، لكنها قاومت العنف دفاعا عن الديمقراطية الدستورية وحرية العمّال.

المبحث الثالث: مسألة تعزيز العقد الوطنيّ وتطبيع المفاوضة النقابية بتونس والجزائر.

تسبّب تموقع الاتحادات النقابية ضمن هيئات المجتمع المدنيّ في استبعادها من العمل السياسيّ، وتسكينها ضمن طبقة المجتمع المدنيّ الرديف، ولا يمكن أن تناضل الهيئات النقابيّة من داخل المؤسسات السياسية أو الهيئات الرسمية (البرلمان، الحكومة، القضاء)، وهو ما يجعلها ضمن خانة المؤسسات الاستشارية التي لا تمتلك سلطة تأثير قويّ، وضمن مقاربة التشاركية التساهمية والتداوليّة، وهو ما يشكّل تقليلا من وزن هذه الاتحادات النقابيّة المؤثّرة، التي تسيطر على وعاء انتخابيّ للكتل التصويتية الاقتراعية العمّاليّة، وتستطيع أن تعمل على توجيهها لدعم أيّ فصيل سياسيّ قد يقدّم برنامجا سياسيّا قريبا من خطّها النضاليّ أو برنامجها التفاوضيّ للحوار الوطنيّ.

ورغم أنّ بعض مناضلي الحركات النقابيّة قد انضوى داخل الأحزاب السياسية القريبة من أيديولوجيته النقابيّة، مثل الأحزاب السياسية المدافعة عن العمّال، كحزب العمال بقيادة السيدة لويزة حنون في الجزائر، أو حزب العمال بقيادة حمّة الهمّامي في تونس، إلاّ **أنّ الاتحاد النقابيّ العمومي UGTA وUGTT** لا يتدخلان في المشهد السياسيّ بصفة حزبيّة بنيّة الوصول إلى السلطة، ويستمران في الدفاع عن دورهما كطرف مفاوض، وشرك

[1]ـ جوزف إبستاين، **ألكسي دو توكفيل.. المرشد إلى الديمقراطية** (ترجمة: سمية ممدوح الشامي) (القاهرة: دار كلمات عربية للترجمة والنشر، مؤسسة هنداوي للنشر، 2010)، ص. 159.

أساسي في الحوار الوطنيّ المخصّص لتعزيز العقد الوطنيّ للدولة الراعية، وتأكيد استمرار التزام الدولة بواجباتها السياسية تجاه سياساتها العمومية

أهمّ مخاطر المراحل الانتقالية احتمالات نشوب نزاعات ما بعد انتخابية[1]، فعلى الرغم من تشديد القوانين على الامتناع عن استخدام العنف، والالتزام باللوائح والقوانين قدر الإمكان لمنع الاصطدام بين القوى السياسية، إلاّ أنّ المراحل الانتقالية اقتضت حتمية الالتزام بقوانين مؤقتة (دساتير صغيرة) كانت في مرحلة نقاش، للاستمرار في البناء الدستوري لكلّ من الجزائر (خلال الفترة 1988 – 1996) وتونس (خلال الفترة من 2011 إلى 2014)، حيث انتهى كلّ منهما إلى حتمية المراجعة الدستورية الاستعجالية.

لذلك حتّمت الضرورة على الاتحاد النقابيّ التونسيّ والجزائريّ التدخّل كوسيط سياسيّ وكمحاور للسلطة السياسية، من أجل تمثيل الطبقة العمّاليّة، والدفاع عن حقّ الأسرة الجزائرية في الأمن والاستقرار والأمان المعيشي، واستمرار الرعاية الاجتماعية في تأمين أوضاع الأسرة التونسية والجزائرية خلال هذه المراحل التحوّليّة الصعبة.

يصعب على الحركة النقابية أن تستمرّ في أداء دور تمثيلي أو نيابيّ للأبد، لأنّ الدور التمثيلي والنيابيّ محتكر من طرف الأحزاب السياسية الحاصلة على الأغلبية، والتي تمتلك تمثيلا لها في المؤسسات المنتخبة على الصعيدين المحليّ والوطنيّ (القوميّ)، لكنّ امتلاك الاتحاد النقابيّ للدور التمثيلي والنيابيّ عبر آلية الحوار الوطنيّ لعزيز العقد الاجتماعيّ، يعدّ فرصة تمكين مركزيّ على درجة كبيرة من الأهمية والتأثير في صنّاع القرار. تقتضي حرص الهياكل النقابيّة على حماية المكتسبات المؤسسية التي تحقّقها، ضمانا لاستقرار وتطوّر هذه المؤسسات النقابيّة المؤثّرة.

---

[1]ـ ثيموتي سيسك، **الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة** (نيويورك: UNDP، فريق الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، آب/أغسطس 200)،

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للعمل النقابي بتونس والجزائر في ضوء تحولات المستقبل المنظور

عانت كلّ من تونس والجزائر من فترة انتقالية عصيبة عقب أحداث تاريخية عرفتها كلّ منهما، أدّت إلى تحوّل دستوريّ كبير، ففي الجزائر وبعد أحداث (05 أكتوبر 1988) عرف الدولة تحوّلا دستوريا تاريخيا نحو التعددية السياسية بعد إقرار دستور 1989، وفي تونس عرفت الدولة نفس التحوّل بعد إقرار دستور جديد للبلاد في (يناير 2014) على إثر مرحلة انتقالية صعبة سبقتها أحداث ثورة (14 يناير 2011) التي انطلقت من مدينة سيدي بوزيد بسبب التهميش والإقصاء الذي يعرفه سكّان الأرياف فيها.

تقتضي مناقشة المشاهد المقبلة لدور الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT والاتحاد العام الجزائري للعمال UGTA، دراسة دورهما بوصفهما شريكين في بناء الدولة وتحمّل مسؤولية الخيارات الاقتصادية التي تتفق عليها الحكومة مع أرباب العمل أيضا[1]، إذ لم يعد بإمكان الحكومات احتواء الاتحادين في السرّ، كما أنّ الاتحادين العامين أضحيا يفضّلان المشاركة العلنية في المفاوضة الجماعية، خشية تكرار ما حدث في الماضي، مثلما حدث في احتواء الرئيسين بورقيبة وبومدين للاتحادين النقابيين. [2]

لا يعترفا الباحث اللبناني الماركسيّ جلبير الأشقر أستاذ الاقتصاد والسياسة بجامعة لندن، بدور الاتحاد العام التونسي للشغل بوصفه وسيطا مفاوضا محايدا، بل يعتبره **سمسارا للسلطة السياسية لثورة غير منتهية** في كلّ مراحل بناء الدولة التونسية [3]، حتى بعد اندلاع الثورة الأخيرة، ويضع هذا الموقف القاسي الاتحاد الجزائري في نفس خانة الاتهام

---

[1]ـ أمحمد المالكي، عائشة التايب، عبد اللطيف الحناشي، ... وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012)، ص. 277.

[2]ـ عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012)، ص. 63.

[3]ـ جيلبير الأشقر، **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضيّة** (ترجمة: عمر الشافعي) (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص. 182.

أيضا، لأنّ الاتحادين أصبحا عضويين ومتورطين في السياسة العمومية أكثر من أيّ وقت مضى، خصوصا وأنّ دورهما في دعم أرباب العمل (المحاسيب) أصبح واضحا.

ناقش المؤرخ الجزائري **رابح لونيسي** سيناريوهات اندلاع ثورات الربيع العربي[1]، وبما أننا نعيش مجتمع المخاطر العالمي على حد قول الفيلسوف **أولريش بيك**[2]، فإنّ سيناريو الحروب الأهلية قدّ مرّ على تونس والجزائر بشكل خطير، خلال المراحل الانتقالية، وكان بإمكانه أن يهدّد وحدة الدولة وسيادتها على النحو الذي عرفته سوريا وليبيا واليمن، وعليه فإنّ السيناريو السيئ ماثل ووجب التنبيه من مخاطره، والتنويه من جهة أخرى بالدور التاريخيّ النموذجيّ للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أوقف الصراع السياسيّ، وساهم بالمفاوضة الجماعية، في حلّ الأزمة السياسية خلال المرحلة الانتقالية، وحصل باستحقاق على جائزة نوبل للسلام.

السيناريو الإيجابيّ يتمثّل في مشهد يتطوّر فيه دور الاتحادين النقابيين بطريقة فعالة، قد تتيح لهما التحول إلى حزب سياسي منافس على السلطة، باستغلال العديد من الأوراق الرابحة مثل: (عدد العمال المنتسبين والمنخرطين فيها، دفاعها عن الفئات المهمّشة والمقصاة أو المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا Underrepresented Groups وإعادة دمجها مجددا في العملية السياسية من خلال عرض فرصة تمثيلها، استغلال أزمة تآكل شرعية الأحزاب السياسية، مشكلة اقتصادية اجتماعية عصيّة على الحلّ تقتضي حلّ المؤسسات أو تجميد الدستور،...)، وقد يوحي ذلك إلى سيناريو الأزمة الدستورية بوصفها فرصة لصعود التنظيم النقابيّ، وتمثيله في المشهد السياسيّ ومراهنته على بلوغ السلطة.

سيناريو بقاء الأمر الواقع، هو الدفاع المستميت للأحزاب السياسية عن تسكين النقابة ضمن هيئات المجتمع المدنيّ، الممنوعة من ممارسة السياسة، فما دامت الأحزاب السياسية

---

[1]ـ رابح لونيسي، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربيّ.. دراسة استشرافية** (الجزائر: دار المعرفة، 2013)، ص - ص. 17 - 23.

[2]ـ أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود** (ترجمة: علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، المركز الثقافي الألماني، العدد: 2006، 2013)، ص. 217.

نشطة وتمتلك أوعية انتخابية تضمن لها المنافسة بكل ديمقراطية عبر صناديق الاقتراع عن حقّها المشروع في الوصول إلى السلطة، فالأحزاب السياسية لن تسمح بدخول النقابات معترك الساحة السياسية، وستتفوق عليها في العملية الانتخابية والاقتراعية نتيجة خبرتها الطويلة في ممارسة السياسة.

خلاصة الفصل الثالث:

توصلت الدراسة في الفصل الثالث إلى أنّ عيوب ونقائص التجارب النقابية في تونس والمغرب، هي نتيجة متوقعة فرضتها الرهانات السلطوية المحيطة ورغبة الأحزاب السياسية المغاربية في الدفاع عن صورتها كقوى سياسية مناضلة من أجل الترسيخ الديمقراطيّ، وعليه لا يعدّ من السهل تحوّل المؤسسات النقابية العمومية إلى أحزاب سياسية متنافسة على السلطة، عبر الفرص الاقتراعية والانتخابية.

توصلت الدراسة إلى أنّ صراع القوى السياسية وأيديولوجياتها المتناقضة قد أفضى إلى خلق فرص حقيقية لتعزيز النقابات فرصتها على المفاوضة السياسية، والخروج من خانة المفاوضة الاجتماعية في مجال العمل فقط، إلى تقديم وساطة تاريخية ودور وطنيّ مؤثّر، يساهم في تحقيق استقرار سياسيّ وأهليّ دائم، تدافع من خلاله النقابة عن هيبة الدولة، وتعزّز دورها الوظيفيّ والبنيويّ في مؤسساتها.

لا تستطيع تونس والجزائر أن تمتلكا تجربة ديمقراطية يكون فيها المجتمع السياسيّ متماسكا، دون نقابات قوية، تساهم في دعم المجتمع المدني الرديف، وتحرس السلم الأهليّ من خلال طبيعتها الخاصة، كمؤسسة متخصصة تحوز خبرة معتبرة في المفاوضة الاجتماعية المرجعية، القابلة للتطوير والاستثمار السلطويّ، في صالح المجتمع والدولة.

الخاتمة

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أنّ للظاهرة النقابية مكانتها ودورها الوظيفيّ البنيويّ في تأسيس البناء المؤسسيّ في الدول، باعتبارها لاعبا حصريا واحتكاريّا لا يمكن لأيّ جهاز غيره، الدفاع عن مصالح العمّال (الكتلة الأجيرة المنتجة)، وضمان حقوقهم، تحسين شروط العمل كتحسين الأجور والتصدّي للتعسّف الإداريّ وظروف بيئة العمل،... وغيرها م القضايا المصيرية الأخرى. لذلك تلعب الحركة النقابية دور حلقة الوصل بين العمال والسلطة المركزية، وهو ما يؤهّلها للعب دور الوسيط المفاوض بحال نشوب أيّ نزاع داخليّ محتمل في المؤسسة، ويمكن للنقابة أن تفاوض بقوة بوصفها طليعة عمّاليّة ترفض التهميش والإقصاء، وتسعى إلى تحقيق أرباح مشتركة للمؤسسة والعمّال معا.

توصلت الدراسة إلى أنّ دفاع الحركة النقابيّة عن المصالح الاجتماعية للعامة، ينطلق من الرهان المستمرّ على الإسهام المؤسسيّ التعاضديّ في الدفاع عن السيادة الوطنية، من منطلق دور العمّال في تدعيم التنمية المحلية والوطنية وتحقيق الأرباح "فائض القيمة". ذلك أنّ النقابة إطار مهنيّ عام يعكس إفرازات تطوّر الحركة العمّاليّة وطبيعة النظام السياسيّ.

توصلت الدراسة في بحث التجربتين التونسية والجزائرية إلى أنّ المفاوضة جزء من العمل النقابيّ خصوصا في أوقات الأزمات والمراحل الانتقالية، التي تعرف في الغالب تحديات اقتصادية وأمنية خطيرة، تهدّد الأمن وسيادة الدولة والمجتمع.

وتقدّم دروس الأزمات، للحركات النقابية، فرصا ثمينة تمكّنها من بناء خبرة قد تمكّنها من التحوّل غلى قوة سياسية منافسة على السلطة، لذلك ركّزت الدراسة على حتمية التمييز بين النقابة كجهاز تمثيليّ متخصّص في الشأن العمّالي، عن بقية هيئات المجتمع المدني كالجمعيات والاتحاديات والوداديات الأهلية والمدنيّة الأخرى، إضافة إلى تفريقها عن الحركات الاجتماعية. وبما أنّها ليست حزبا سياسي يفترض به البحث عن البرامج والسبل والآليات التي تمكّنه من الوصول إلى السلطة، فإنّ النقابة تعتر الوسيط الموضوعيّ المفضّل للعب دور فعّال في حلّ أيّ نزاع محتمل، قد يهدّد قيمتي الحرية والسيادة في الدول.

وبناء على ما تمّ تقديمه خلال الدراسة، توصلت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية العلمية في تحليل الظاهرة المدروسة، وتوصلت إلى أنّ نقابة UGTT و UGTA في كلّ من تونس والجزائر ساهمتا في تحقيق السلم الاجتماعي في البلدين، واستطاعتا التموقع كطرف اجتماعيّ دائم بالعقد الوطنيّ للبلدين. إذ استطاعت النقابتان في كلّ من تونس والجزائر حجز موقع لكلّ منهما باعتبارهما لاعبين نزيهين وموضوعيين قادرين على لعب دور وساطة سياسية فعّالة، مكنتهما من تجاوز حالة الأزمة والانسداد الواضح للوضع السياسي فيهما.

كما توصّلت الدراسة في الإجابة عن الفرضيات المبحوثة إلى أنّ للأزمة الاقتصادية دور خطير أدّى إلى مفاقمة الأزمة السياسية والاجتماعية المندلعة في كلّ من الجزائر وتونس، وهو ما أجبر الاتحاد العمّالي للتدخّل كوسيط في حلّ الأزمة السياسية، ما يعني صحّة الفرضية الأولى. وتوصّلت الدراسة أيضا إلى أنّ UGTA و UGTT دورا ووظيفة احتكاريين للوساطة السياسية في الأزمات، تراهنان فيه على رسم حدود للأزمة السياسية بما يمنع تدويل الصراع أو السماح لأية أطراف أجنبية بالتدخّل في الشأن السياسيّ المحليّ فيهما، وهو ما يعني صحّة الفرضية الثانية أيضا. كما توصّلت الدراسة في بحث الفرضية الثالثة إلى أنّه لا يمكن لـ: UGTA و UGTT تطوير دورهما أكثر من الوساطة، لأنهما غير معنيتين بالشأن السياسيّ، إلاّ أنّ يمكنهما المنافسة على حقّ الترشّح للانتخابات، بوصفهما قوة سياسية تمتلك برنامجا قابلا للمراهنة الانتخابية، لكن هذا الدور يجب أن يكون في أوقات السلم، وعبر الآليات الحزبية التي تعتبر أنسب الطرق للوصول إلى السلطة، وهو ما يؤكّد خطأ الفرضية الثالثة، حيث تمكنت بعض التجارب النقابية في دول العالم الثالث من الوصول إلى السلطة كما حدث في بعض دول أوروبا الشرقية أو في دول أمريكا اللاتينية.

توصلت الدراسة إلى أنّ الأنظمة السياسية المغاربية لا تزال تشهد ظاهرة السلطوية والغوّل نتيجة غياب البرلمان بوصفه هيئة التشريع المضادة، وضعف القضاء والهيئات الدستورية الضامنة لمبدأ الفصل بين السلطات، وعليه فإنّ الحركات النقابيّة لن تبارح خانة المجتمع المدنيّ الرديف، غير الربحيّ، الذي يعبّر عن قوة معنويّة لرأس المال الاجتماعي،

والذخيرة الوطنية للقوة الإنتاجية أو في أفضل الحالات، عن الطليعة القيادية في المجتمع المدني، التي يمكنها أن تنتقل من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، في حال تمكّنت من احتراف المفاوضة الجماعية.

توصلت الدراسة إلى أنّ قدرة المنظمة الدولية للعمل، على التحكّم في أوضاع العمالة في مختلف الدول، تتوقف على مصداقية التقارير الوطنية عن أحوال الكتل العمالية في الدول، لذلك، تشرك المنظمة الدولية للعمل النقابات الوطنية كشركاء مؤسسيين دوليين لمناقشة "تقارير الظلّ" الموازية للتقارير الرسمية للدول، بغرض تسهيل مناقشة القضايا الخلافية بين المجتمعين السياسي والمدنيّ، لذلك، ترفض المنظمة الدولية للعمل الاعتراف بالعديد من النقابات المستقلة التي ترفض الالتزام باللوائح الدولية للمنظمات الدولية، وترفض الالتزام باللوائح الداخلية في دولها أيضا.

أدّى تطوّر مفهوم المواطنة، وتطوّر المفاهيم الدولية والعالمية لحقوق الإنسان، إلى تدعيم التجربتين النقابيتين في كلّ من تونس والجزائر، ويمكن القول أنّ التعدّدية السياسية لم تهدّد الاتحادات النقابية العمومية، بل خدمتها، لأنّ تطوير دورها الوظيفيّ والبنيويّ كوسيط تفاوضيّ، يقتضي أن تكون مثالا مؤسسيا على الحوار الديمقراطيّ وعدم احتكار قدامى النقابيين على سلطة القرار فيها.

توصلت الدراسة إلى أنّ الخبرة النقابية في المفاوضة الجماعية لن تكفي لوحدها لتقوية أداء الحركة النقابية، بل يجب اعتماد آليات التأهيل والتجنيد والتكوين والتدريب، لتطوير أداء الحركات النقابية، المطالبة بتحمل مسؤولياتها كهيئة استشارية من جهة، وكشريك اجتماعيّ في العقد الوطنيّ، لتعزيز المشروعية، في انتظار فرص تأكيد الشرعية.

توصلت الدراسة إلى أنّ الفترات الانتقالية تحمل مخاطر محتملة على هيبة الدولة واستقرار المجتمع، لكنها تسمح للحركات النقابية بلعب دور الوسيط الأساسي في العملية السياسية، مما يخلق رهانا سلطويا للاتحادات النقابية لاختبار قدرتها على تقديم حلول ناجعة تساعد السلطة وأحزاب الموالاة على مراجعة مواقفها للخروج من الأزمة.

كما توصلت الدراسة إلى أنّ الحركات الاجتماعية لا تهدّد النقابات العمالية، لكنها تنبّهها غلى الصراع بين فكرتي الإذعان للتنظيم الدستوريّ والتحرّر من المشروطية القانونية للتشريعات، وهو ما قد يؤدّي بالحركات النقابية إلى اعتماد أسلوب الاحتجاج وإعلان الإضرابات كوسيلة أساسية للضغط على السلطة المركزية، اقتداء بالحركات الاجتماعية غير المعترف بها.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

ـ القرآن الكريم

الدساتير والقوانين:

ـ الدستور الجزائري (فبراير 2016)

ـ الدستور التونسي (يناير 2014)

ـ **النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين**، مصادق عليه من طرف اللجنة التنفيذية الوطنية، الجزائر، (04 مارس 2015).

ـ **النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل**، مصادق عليه من طرف الهيئة الإدارية الوطنية، تونس، (22-23 نوفمبر 2007).

ـ **القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل**، مصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي، تونس، جربة (07-08-09 فبراير 2002).

التقارير البحثية:

ـ أحمد محمد مصطفى، حياة اليعقوبي، **الدور السياسي للنقابات العمّاليّة العربي في ظلّ ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابيّ قبل وأثناء وبعد الثورات** (برلين: منشورات منظمة فريديرتش ايبرت شتفتونغ Frederich Ebert Stiftung، المشروع النقابي الإقليمي، يناير 2015)، الرابط الإلكتروني:

http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13449.pdf

ـ إيان م. هارتشورن، يانيكه سترايمر، **الاتحاد العام التونسي للشغل والعمل في مرحلة انتقاليّة: من مظلّة إلى حاضنة** (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، أكتوبر 2017)، الرابط الإلكتروني:

https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20171003_tunisia_research_report_arabic.pdf

ـ حسن زبيري، **الحركة العمّاليّة والنقابيّة والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر،** (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، فبراير 2017)، الرابط الإلكتروني:

http://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20170328_algeria_labor_arabic.pdf

ـ غسّان صليبي، **الحركة النقابيّة العربية: آفاق بحثية** (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، مارس 2017)، الرابط الإلكتروني:

http://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20170328_labor_arabic.pdf

الكتب العربية:

ـ أحمد عبد الحليم عطية، **الفلسفة والمجتمع المدني: جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية** (القاهرة: دار الثقافة العربية، 2007).

ـ أرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية.. مفهومها ونماذجها** (ترجمة: شاكر الأنباري) (أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007).

ـ أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني: سلسلة العلوم الاجتماعية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008).

ـ أمحمد المالكي، عائشة التايب، عبد اللطيف الحناشي، ... وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012).

ـ إلياس بوكراع، **الرعب المقدس** (ترجمة خليل احمد خليل) (الجزائر - بيروت: ANEP- دار الفارابي، د. ت).

ـ أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعيّة** (ترجمة: أحمد زايد، محمد محي الدين) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

ـ أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود** (ترجمة: علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، المركز الثقافي الألماني، العدد: 2006، 2013).

ـ إيريك فروم، **الخوف من الحرية** (ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد) (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تشرين الثاني 1972).

ـ أيمن أحمد الورداني، **حقّ الشعب في استرداد السيادة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).

ـ الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي: نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2005).

ـ الطاهر بلخوجة، **شهادة على عصر الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999).

ـ المنصف المرزوقي، **منظومة الدعاية تحت حكم بن علي** (تونس: رئاسة الجمهورية التونسية، دائرة الإعلام والتواصل، 2013).

ـ تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية (1768 – 2004)** (ترجمة: ربيع وهبة) (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، العدد: 957، 2005).

ـ ثيموتي سيسك، **الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة** (نيويورك: UNDP، فريق الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، آب/أغسطس 200).

ـ جاك فيرجاس، **جرائم الدولة: الكوميديا القضائية** (بيروت: دار عويدات، 2004).

ـ جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية** (تعريب: عادل زعيتر) (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية الأونسكو، ط. 02، 1995).

ـ جون إهنبورغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقديّ للفكرة** (ترجمة: علي حاكم صالح، حسن ناظم) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، فبراير/شباط 2008).

ـ جلال أمين، **عصر الجماهير الغفيرة (1952 – 2002)** (القاهرة: دار الشروق، 2003).

ـ جيلبير الأشقر، **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضيّة** (ترجمة: عمر الشافعي) (بيروت: دار الساقي، 2016).

ـ جيلبير الأشقر، **الشعب يريد... بحث جذري في الانتفاضة العربية** (ترجمة: عمر الشافعي) (بيروت: دار الساقي، 2013).

ـ حبيب العايب، **دراسة ميدانية حول قضايا التهميش في تونس: حيّ السيدة المنّوبيّة وحي رزيق نموذجا** (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2012).

ـ رابح لونيسي، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربيّ.. دراسة استشرافية** (الجزائر: دار المعرفة، 2013).

ـ راغب السرجاني، **قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع، ط. 2، 2011).

ـ روبرت دال، **عن الديمقراطية** (ترجمة: أحمد أمين الجمل) (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000).

ـ روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث** (ترجمة: علا أبو زيد) (مراجعة: عليّ الدين هلال) (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط .05، 1993).

ـ زولتان باراني، روبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير** (ترجمة: جمال عبد الرحيم) (بيروت: دال جداول للنشر والتوزيع، آب/ أغسطس 2012).

ـ دون إيبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى** (ترجمة: لميس فؤاد اليحي) (عمّان: الدار الأهلية للنشر، 2011).

ـ ديفيد ماك كرون، **علم اجتماع القومية** (ترجمة: سامي خشبة) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، 2007).

ــ عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات.. في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

ـ عبد الغفار رشاد القصبي، **المجتمع المدني: قضايا ومفاهيم نظرية** (المنامة: معهد البحرين للتنمية، سلسلة إصدارات التنمية السياسية، العدد: 03، قضايا ومفاهيم نظرية، 2008).

ـ عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012).

ـ عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012).

ـ عصمت سيف الدولة، **النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية** (القاهرة: دار الموقف العربي، د. ت).

ـ علي بن إبراهيم النملة، **العمل الاجتماعي والخيري: التنظيم – التحديات ـ المواجهة** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1434 هـ).

ـ عمر الطقز، **الحكم الرشيد في النقابات العمّاليّة** (رام الله: منشورات مركز الديمقراطيّة وحقوق العاملين في فلسطين، سلسلة الموارد التثقيفية، مايو/آيار 2006).

ـ غازي الصوراني، **تطوّر مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، منشورات مركز دراسات الغد العربي، 2010).

ـ سربست مصطفى رشيد أميدي، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية – سياسية – تحليلية ـ مقارنة** (أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011).

ـ سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة** (ترجمة: فهيمة شرف الدين، سناء أبو شقرا) (بيروت – الجزائر: دار الفارابي، ANEP، 2003).

ـ سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين** (ترجمة: فهيمة شرف الدين) (بيروت: دار الفارابي، 2002).

ـ سهيل الحبيّب، **المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حرك الثورات العربية.. مقدمات في استئناف المشروع النقديّ للأيديولوجيا العربية المعاصرة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014).

ـ سيقرين لابا، **الإسلاميّون الجزائريّون .. بين صناديق الانتخاب والأدغال** (ترجمة: حمادة إبراهيم) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، العدد: 534، 2003).

ـ عمرو الشوبكي (محررا)، ربيع وهبة، عبد الرحيم منار السليمي... وآخرون، **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (مصر – المغرب – البحرين – الجزائر – سورية – الأردن)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 02، أغطس/أوت 2014).

ـ غوستاف لوبون، **روح الثورات والثورة الفرنسية** (ترجمة: عادل زعيتر) (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013).

ـ مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانات والتحدّيات** (ترجمة: يوسف حجاي) (برلين: مركز بحوث برغهوف **Berghof** للإدارة البنّاءة للنزاعات، 2009).

ـ مايكل إدواردز، **المجتمع المدني: النظرية والممارسة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مايو/أيار 2015).

ـ محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائريّ المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).

ـ محمد المختار القلالي، الطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قايد السبسي نموذجا** (تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012).

ـ محمد مزالي، **نصيبي من الحقيقة: وزير أول في رئاسة بورقيبة يشهد** (القاهرة: دار الشروق، 2007).

ـ محمد عبد الله السلومي، **القطاع الثالث والفرص السانحة: رؤية مستقبلية** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، لسلسة دراسات اجتماعية، الكتاب الثالث 1430 هـ، 2010 م).

ـ موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى** (ترجمة: جورج سعد) (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات "مجد"، 1992).

ـ موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية** (ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد) (القاهرة: مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011).

ـ مولود مراد محي الدين، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسة للمواطن: دراسة قانونية تحليلية مقارنة** (السليمانية: مطبعة سيماـ سليمانية، 2007).

ـ نصر حامد أبو زيد، عمار بلحسن، فريدة النقّاش... وآخرون، **غرامشي وقضايا المجتمع المدنيّ** (القاهرة ـ دمشق: دار كنعان للدراسات، مركز البحوث العربية، 1990).

ـ نيكولاي بو، كاثرين غراساي، **حاكمة قرطاج: الاستيلاء على تونس** (القاهرة: الدار المصرية العامة للكتاب، ط. 02، يوليو 2012).

ـ هوارد ج. ياردا، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكيّ في التنمية، والعالم الثالث** (ترجمة: ليلى زيدان) (القاهرة: الجمعية المصريّة لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007).

الكتب الأجنبية:

– Daniela Huber, Susi Dennison, James D. Le Sueur, **ALGERIA THREE YEARS AFTER THE ARAB SPRING** (Washington, DC: (GMF) The German Marshall Fund of the United States, MEDITERRANEAN PAPER SERIES 2014, January 2014) .

– Jean Pierre Le Goff, **La Barbarie Douce : La Modernisation aveugle des Entreprises et de L'école** (Alger : Casbah Edition 2004).

– Ferhat Abbas, **L'Indépendance Confisqué (1962 – 1978)** (Paris: Flammarion, 1984), p. 117.

– Sophie Besis, Souhayr Belhassen, **BOURGUIBA** (Paris- Tunis: Alyazard, 1989).

الدوريات:

ـ الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية... الأسس والآفاق: ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية"، **مجلة الوسيط**، الجزائر: وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد: 06، (2008)، ص- ص. 45-46.

ـ إدريس بولكعيبات، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين: إشكالية العجز المزمن عن فكّ الارتباط بالمشروع السياسي،" **مجلة العلوم الإنسانيّة**، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد: 12)، الرابط الإلكتروني:

http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_4.pdf

ـ عمار بوحوش، "بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات،" **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، الجزائر: العدد: 03، المجلد: 04، (2004)، ص-ص. 521– 527.

ـ مايكل روبينز، "هل تفادت الجزائر الربيع العربي": الباروميتر العربي يستقصي تغيّرات بلد وشعب"، **ARAB BAROMETER**، **مبادرة الإصلاح العربي**، ميشتغن، (أفريل 2014)، ص - ص. 01 - 09.

ـ محمد الصافي، "ملامح من النضال السياسيّ المشترك للنقابات العمّاليّة المغاربيّة خلال مرحلة الكفاح الوطني،" **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد: 455، ص. 103.، الرابط الإلكتروني:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mohamed_alsafi_%20Moustaqbal%20_Arabi%20_455_%20final.indd.pdf

الأطروحات الجامعية:

ـ أحمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل ـ حالة الجزائر**ـ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية، (2000 ـ 2001).

ـ أسماء قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان، **النضال السياسي والنقابي في تونس (1946 ـ 1956)**، مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر، الموسم الجامعي: (2016-2017).

ـ بورزيق خيرة، **الحقّ النقابي بين قانون العمل في الجزائر والاتفاقيات الدوليّة للعمل**، مذكرة ماستر تخصص قانون اجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولاي الطاهر سعيدة الجزائر، الموسم الجامعي: (2013-2014)، الرابط الإلكتروني:

https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc_num.php?explnum_id=276

ـ بلمهدي سكينة، رمضاني حليمة، **الفعل النقابيّ ودوره في تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمل: دراسة ميدانية لشركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD ورقلة**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، الموسم الجامعي: (2012-2013)، الرابط الإلكتروني:

https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Belmahdi_Ramdani.pdf?idmemoire=166

ـ جمال بوربيع، **محاضرات في مقياس: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية**، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد الصديق بن يحي، السنة الجامعية: (2015-2016)، ص. 08.، الرابط الإلكتروني:

http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/798/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%20%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf?sequence=1&isAllowed=y

ـ رضا رايس، **النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمّاليّة** مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، الموسم الجامعي: (2015-2016)، الرابط الإلكتروني:

http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/06160010.pdf

ـ زعموش فوزية، **علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام فرع القانون الدستوريّ، جامعة قسنطينة 1 الجزائر، الموسم الجامعي: (2010-2011)، الرابط الإلكتروني:

https://bu.umc.edu.dz/theses/droit/AZEA3945.pdf

ـ عبدو مصطفى، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة ـ حالة الجزائر، 1995 ـ2006**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، السنة الجامعية، (2007 ـ 2008).

ـ عبد القادر لصواني، **تطوّر العمل النقابي في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم سياسية، تخصّص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، الموسم الجامعي: (2013-2014)، الرابط الإلكتروني:

https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Lsouani_Abdelkader.pdf?idmemoire=3081

مقالات الانترنت:

ـ إيان م. هارتشون، يانيكه سترايمر، "الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في مرحلة انتقاليّة،" **تقرير بحثيّ**، بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، (كانون الثاني/يناير 2016)، الرابط الإلكتروني:

<https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20171003_tunisia_research_report_arabic.pdf>

ـ عفيفة المنعي، "الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي،" **ورقة تحليل سياسات**، باريس: مركز مبادرة الإصلاح العربي، (كانون الثاني/يناير 2016)، الرابط الإلكتروني:

<https://www.arab-reform.net/ar/file/1063/download?token=pCiPeMLR>

-Hocine Malti, **L'ALGERIE ET SON PETROLE: TO BE OR NOT TO BE**, Algeria-Watch, (12 février 2006):

http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.htm

(1)-Abdelatif Rebbah, **HOMMAGE à DE BERNIS GRAND ÉCONOMISTE FRANÇAIS ET GRAND AMI DE L' ALGÉRIE, Socialgerie**, Stable URL:

<http://socialgerie.net/spip.php?article338>

(1)-Malika Rahal **, Impossible Opposition: The Magic of the One-Party Regime**, The Stable URL:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/14890/impossible-opposition_the-magic-of-the-one-party-r>

ملخص الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية

الملخص باللغة العربية:

مرت تونس والجزائر بمراحل تحوّل وانتقال ديمقراطيّ صعبة ومفتوحة، كان لها تداعيات خطيرة على السيادة واستقرار المجتمع، وكان العمال في صلب تلك التحوّلات السياسية والاقتصاديّة الصعبة، حيث يشترط على العمل النقابيّ عدم تدخله بالمجال السياسي بوصفه جهاز مجتمع مدنيّ مؤسسيّ متخصّص، لا دخل له بالعملية السياسية، وليست له أيّة علاقة عضوية بالسياسة. لكن الظروف الصعبة للأزمة السياسية في المرحلة الانتقالية فرضت على الاتحاد النقابي العمومي التدخل كوسيط لممارسة المفاوضة الاجتماعية لتسريع الخروج من الأزمة والحفاظ على مؤسسات الدولة.

تهتم الظاهرة النقابية بالدفاع عن مصالح العمّال وحقوقهم، تحسين شروط العمل كتحسين الأجور والتصدّي للتعسّف الإداريّ، والدفاع عن المصالح الاجتماعية للعامة، باعتباره إطارا مهنيّا عاما يعكس التضامن النقابيّ بين العمّال.

قام الاتحاد التونسيّ للشغل بدور تاريخيّ أدّى إلى تحقيق اتفاق سياسيّ حقّق السلم الاجتماعي وأهّل UGTT للحصول على جائزة نوبل للسلام. فيما انتهت التجربة الجزائرية إلى استمرار UGTA كنقابة عضوية رسمية مما أهّلها لعضوية دائمة في العقد الاجتماعي، وسط انتقادات جماهيرية وعمّاليّة متراكمة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني، النقابة، الرهان السلطوي، UGTT، UGTA، المنظمة الدولية للعمل، المرحلة الانتقالية، المفاوضة الجماعية، الوساطة، التغيير، الديمقراطية، النزاهة، الحكم الرشيد، العقد الاجتماعي.

****

The Abstract

Tunisia and Algeria have undergone difficult and open democratic transition and transition, which have had serious repercussions on the sovereignty and stability of society. Workers have been at the heart of these difficult political and economic transformations. Trade unionism is required not to interfere with the political sphere as a specialized institutional civil society. , And has no political affiliation. But the difficult circumstances of the political crisis in the transitional period imposed on the trade union union to

intervene as a mediator to practice social bargaining to accelerate the exit from the crisis and the preservation of state institutions.

The trade union phenomenon is concerned with defending the interests and rights of workers, improving working conditions such as improving wages, addressing administrative abuse and defending the social interests of the public as a general professional framework that reflects union solidarity among workers.

The Tunisian Labor Union played a historic role that led to a political agreement that achieved social peace and the people of UGTT to win the Nobel Peace Prize. The Algerian experience ended with the continuation of the UGTA as an official membership union, which enabled it to become a permanent member of the social contract amid mass public and labor criticism.

<u>key words</u>:

Civil society, union, authoritarian betting, UGTT, UGTA, ILO, transition, collective bargaining, mediation, change, democracy, integrity, good governance, social contract.

فهرس الدراسة:

	المضمون	رقم الصفحة
	الإهداء كلمة الشكر	
	المقدمة	
الفصل الأول	ماهية العمل النقابيّ ومقتضياته: دراسة نظرية وتاريخية للنضال النقابيّ المغاربيّ..	
	المبحث الأول: ماهية العمل النقابي ودوره في المفاوضة السياسية.	
	المبحث الثاني: خصائص ومقتضيات العمل النقابيّ.	
	المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير العمل النقابي.	
	المبحث الرابع: تاريخ التجربة النقابية في الجزائر وتونس.	
الفصل الثاني	دور UGTA و UGTT في المفاوضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتونس	
	المبحث الأول: الأزمة السياسية والاقتصاد-اجتماعية ومبررات تدخّل الجهاز النقابيّ.	
	المبحث الثاني: أشكال وتمثلات المفاوضة السياسية UGTA (1988-1996).	
	المبحث الثالث: دور UGTT في المفاوضة خلال المرحلة الانتقالية (2010-2014).	

	المبحث الرابع: دور حقوق الإنسان والمقرطة في تطوير العمل النقابيّ الجزائريّ والتونسيّ.	
الفصل الثالث	عيوب ومستقبل العمل النقابيّ التونسي والجزائريّ في ضوء التحولات الدولية	
	المبحث الأول: نقد دور UGTA وUGTT في التجربتين: الايجابيات والسلبيات	
	المبحث الثاني: اقتصاد السوق الرأسمالي وظاهرة تغوّل القطاع الخاص.	
	المبحث الثالث: مسألة تعزيز العقد الوطنيّ وتطبيع المفاوضة النقابية بتونس والجزائر.	
	المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للعمل النقابي بتونس والجزائر في ضوء تحولات المستقبل المنظور	
	الخاتمة	
	قائمة المراجع والمصادر	
	الملاحق الفهرس	